ختم الشيخ محمد عيّاد

على شرح الشذور لابن هشام

دراسةً وتحقيقاً

إعداد

أ.د / غازي بن محمد بن فهد السهلي

أُستاذ النَّحو والصَّرف المساعد

في قسم اللّغة العربيَّة بجامعة الجوف

١٤٤١هـ = ٢٠٢٠م

ض

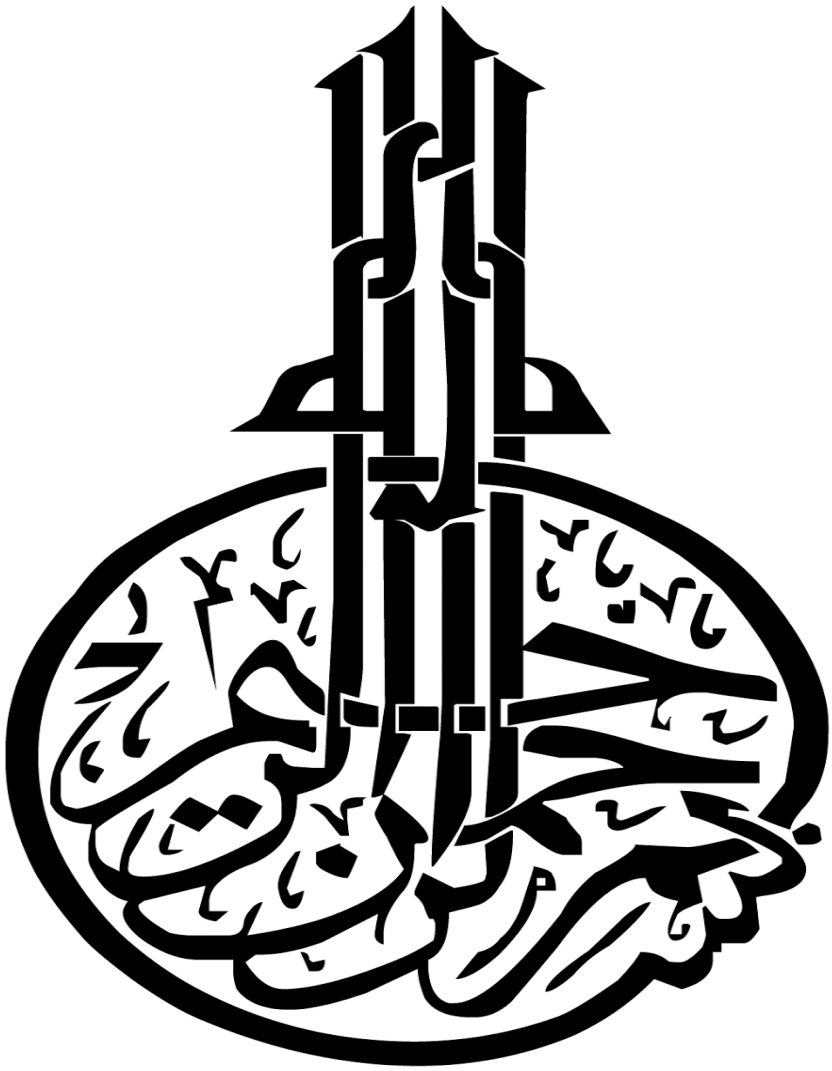

(ختم الشيخ محمد عياد الطنطاوي على شرح شذور الذهب لابن هشام)

دراسة وتحقيقاً

غازي بن محمد بن فهد السهلي

قسم اللغة العربية في كلية الآداب – جامعة الجوف – المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: **gmalsahly@ju.edu.sa**

الملخص:

تناول هذا البحث مخطوط (ختم الشيخ محمد عياد الطنطاوي علىٰ شرح شذور الذهب لابن هشام)، حيث حاولت إخراج النص كما أراده المؤلف، دون تدخّل إلا بما تقتضيه الحاجة، كما درست الفكر النحوي للشيخ الطنطاوي؛ بإبراز المسائل النحوية والتصريفية التي وردت في المخطوط، والتعليق عليها باختصار.

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية كتاب (شرح شذور الذهب) لابن هشام، وهذا ختم علىٰ باب العدد، يكشف غموضه، ويزيده ثراءً، كما أن الشيخ الطنطاوي لم يحظَ بنصيب كبير من الدراسة، مع أنه عالم موسوعي، له إسهامات في كثير من العلوم، كالبلاغة والعروض والحديث والسير، وقد ضمّت هذه الحاشية مسائل من علوم مختلفة.

تهدف الدراسة إلىٰ المشاركة في نشر التراث العربي، وإظهار هذه الحاشية محققة تحقيقـًا علميـًا، وإبراز المسائل النحوية التي اشتملت عليها، والعلماء الذين نقل عنهم.

ولقد سرتُ في هذه الدراسة علىٰ المنهج العلمي المتّبع في التحقيق، ومحاولة إخراج النص كما أراده صاحبه، أو قريبًا مما أراد، واعتمدت علىٰ المنهج الوصفي في دراسة آراء الشيخ الطنطاوي وعرضها علىٰ آراء النحاة.

توصلت في هذا البحث إلىٰ أن هذا المخطوط من المؤلفات القيِّمة والنَّافعة لأهل الاختصاص، وأن الشيخ محمد عياد الطنطاوي من العلماء الذين أسهموا في نشر اللغة العربية في بلاد روسيا وأوروبا عمومًا، وأنه – كغيره من النحاة المتأخرين – يعتمد علىٰ تحسين عرض المسائل النحوية، والتيسير علىٰ طلاب العلم.

توصي الدراسة بتناول الفكر النحوي للشيخ الطنطاوي من خلال مؤلفاته الكثيرة في اللغة العربية، كما توصي بتحقيق تراث الشيخ الطنطاوي، فقد أشار في هذا المخطوط إلىٰ بعض مؤلفاته، ومنها ختم علىٰ شرح القطر لابن هشام، وحاشية الكافي في العروض.

الكلمات المفتاحية: ختم–شذور– الذهب– هشام– عياد

(Sheikh Mohammad Ayad Al-Tantawi's Annotations on the Commentary of Ibn Hisham's *Shuzur Al-Zahab* (Shreds of Gold): A study and editing

Ghazi bin Mohammed bin Fahd Al-Sahly, ,
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Al-Jouf University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: gmalsahly@ju.edu.sa

The present study investigates Sheikh Al-Tantawi's Annotations on the Commentary of Ibn Hisham's *Shuzur Alzahab* (Shreds of Gold) as a manuscript in an attempt to produce the text the way the author indented it to be. Interference has been avoided, except as required. I've studied the grammatical thought of Al-Tantawi by highlighting the grammatical and morphological issues in the manuscript, commenting on them briefly.

The importance of this study is ascribed to the book proper; Ibn Hisham's. Annotations decipher its ambiguity and enrich it. Al-Tantawi had not enjoyed his due share of study, even though he was an encyclopedic scholar. He had contributions to many disciplines, such as rhetoric, prosody, Hadith (tradition of the Prophet), and biography. This footnote included questions from different sciences. The study is a contribution to in publishing Arab heritage, academically handling and editing these annotations and highlighting the grammatical issues it included and the scholars quoted.

The scientific method is used to present the text (nearly) the way its author intended it to be. The descriptive approach is employed to study Sheikh Al-Tantawi’s views and compare them to the opinions of

grammarians. This manuscript is a valuable and useful literature for specialists as Sheikh Al-Tantawi was one of the scholars who helped spread the Arabic language in Russia and Europe in general. He used to improve the presentation of grammatical issues, like other late grammarians, and facilitating matters for students.

The study recommends dealing with the grammatical thought of Sheikh Al-Tantawi through his many books in the Arabic language. It also recommends editing the heritage of Sheikh Tantawi. In this manuscript, he referred to some of his books, including Ibn Hisham's *Khetmun Ala Sharh Al-Qitr* (Conclusive Commentary) and footnotes of *Al-Kafy Fi Al-Aroud* (The Adequate Book in Prosody).

Key words: Annotations- *Shuzur*- *Al-Zahab*- Hisham's - Ayad

المُقَدِّمَةُ:

الحمد لله الذي علَّم بالقلم علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام علىٰ معلِّم البريَّة وخير البشريَّة محمَّد بن عبدالله وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم.

أمَّا بعد:

فإن للّغة العربية مكانة تقصر العبارات عن وصفها، ويكفي من ذلك أنها محفوظة بحفظ كتاب الله، وإنَّ من حفظ الله لهذه اللغة أن هيّأ لها علماء أخلصوا للغتهم، وبذلوا من أجلها الغالي والنفيس، فخلّفوا لنا تراثًا نذكرهم به، ولا أدلَّ علىٰ هذا المجهود من المراجع والنفائس والحواشي التي بين أيدينا، وفي كل سطر من سطورها حجة تنطق بفضلهم من الدقة، والأمانة، والضبط، ووفرة المحصول.

وإن من الحواشي المختصرة التي تركها الأسلاف: ما وقع بين يديّ من حاشية لعالم عُرف بغزارة علمه، فهو عالم مشارك في كثير من العلوم كاللغة والفقه والحساب والفرائض والبلاغة، ألا وهو الشيخ محمد بن عيّاد الطنطاوي.

وبعد أن قرأت الحاشية التي هي:(ختم علىٰ باب العدد من شرح شذور الذهب لابن هشام)، ألفيتها حاشية تستحق الدراسة والتحقيق؛ لما اشتملت عليه من فوائد كثيرة، وقد بحثت عن نسخ أخرىٰ لهذه الحاشية لكني لم أجد، فاستعنت بالله وعزمت علىٰ تحقيقها، وإظهارها لطلاب العلم.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- أهمية كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام، وهذا ختم علىٰ باب العدد، يكشف غموضه، ويزيده ثراءً.

٢- أن هذه الحاشية لم يسبق تحقيقها فيما أعلم، ولم يحظَ مؤلفها بالدراسة.

٣- أن هذه الحاشية قد ضَمّت كثيرًا من المسائل النحوية، واللغوية، والبلاغية، كما أن فيها إشارة إلىٰ بعض العلوم المفيدة مثل: الحديث، والعروض، والسير.

أهداف الموضوع:

١- خدمة اللغة العربية، والمشاركة في نشر التراث العربي.

٢- إظهار هذه الحاشية محققة تحقيقًا علميًا، وإبراز المسائل النحوية التي اشتملت عليها، والعلماء الذين نقل عنهم.

منهج البحث:

سرتُ علىٰ المنهج العلمي المتّبع في التحقيق، ومحاولة إخراج النص كما أراده صاحبه، أو قريبًا مما أراد، وسيأتي تفصيل ذلك في منهج التحقيق.

خطة البحث:

تتكوَّن خطَّة البحث من مُقَدِّمة، وَتَمهيد، وقسمين: القسم الأوَّل: للدِّراسة العلميَّة، والقسم الثَّاني: للتَّحقيق، وثبت المصادر والمراجع.

فالمُقدِّمة فقد بَيَّنتُ فيها أهميَّة الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، وخطَّته.

أَمَّا التَّمهيد: فللتعريف بالشيخ محمد عيّاد الطنطاوي.

وأمَّا القسم الأوَّل: فالدِّراسة العلميَّة: وهي تتكوَّن من مبحثين:

المبحث الأوَّل: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الثَّاني: مصادر الكتاب.

وأَمَّا القسم الثَّاني: التَّحقيق، وفيه ثلاثة مطالب:

١- توثيق نسبة الكتاب.

٢- وصف النُّسخة.

٣- منهجي في التَّحقيق.

ثُمَّ النَّصُّ المحقَّق، وأخيرًا ثبت المصادر والمراجع.

وبعد: فهذا ما وفقني الله إليه، وهو جهد المقلِّ، فما كان من صواب فهو بفضل الله، وما كان غير ذلك فالإنسان يخطئ ويصيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

غازي بن محمد السهلي

التمهيد: التعريف بالشيخ محمَّد بن عيّاد الطَّنْطَاوي[1].

١) اسمه ونسبه ونشأته:

هو محمَّد بن عياد بن سعد بن سليمان المرحومي الطنطاوي، ولد في قرية نجريج من أعمال طنطا بمصر عام ١٢٢٥هـ، في بلدته مرحوم تلقىٰ الشيخ العلوم الأوليَّة، وحفظ القرآن الكريم، ثمَّ سافر إلىٰ طنطا لإكمال دراسته علىٰ العلماء.

٢) شيوخه وطلابه:

في طنطا درس علىٰ كثير من العلماء، من أبرزهم:

ـ الشيخ إبراهيم الباجوري[2].

ـ الشيخ برهان الدين إبراهيم السَّقَّا[3].

ـ الشيخ حسن العطَّار[4].

---

(١) ينظر: البغدادي، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**، (دار إحياء التراث العربي، ١٩٥١م) ٢/ ٣٧٢، وكحالة، **معجم المؤلفين**، (مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ه/ ١٩٩٣م) ٣/ ٥٧١، والجندي، **أعلام لم ينصفهم جيلهم**، (الدار القومية للطباعة والنشر) ص١٦-١٨.

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري، شيخ الجامع الأزهر، ولد في الباجور سنة ١١٩٨، له فتح رب البرية علىٰ الدرة البهية شرح نظم الأجرومية، توفي سنة ١٢٧٧ه، ينظر: معجم المؤلفين ١/ ٥٧، وهدية العارفين ١/ ٤١، ٤٢.

(٣) هو إبراهيم بن علي السقا، ولد بالقاهرة سنة ١٢١٢هـ، له حاشية علىٰ شرح القطر لابن هشام، توفي سنة ١٢٩٨ه، ينظر: معجم المؤلفين ١/ ٤٦، وهدية العارفين ١/ ٤٢.

(٤) هو حسن بن محمد العطار الشافعي، شيخ الجامع الأزهر، له حاشية علىٰ لامية الأفعال لابن مالك، توفي سنة ١٢٥٠هـ، ينظر: هدية العارفين ١/ ٣٠١.

ـ الشيخ محمد الكومي[1].

ـ الشيخ مصطفىٰ القناوي[2].

لقد كان الطنطاوي عالمًا مشاركًا في كثير من العلوم كاللغة والنحو والبلاغة والفقه، وقد تعلَّم وعلَّم في الأزهر، ومن أبرز طلابه:

ـ إبراهيم مرزوق[3].

ـ عبدالهادي الأبياري[4].

ـ الشيخ يوسف الأسير[5].

(١) لم أقف له علىٰ ترجمة، وقد ذكره الشيخ الطنطاوي في ترجمته الذاتية حيث قال: (فحضرت علىٰ المرحوم محمد الكومي شرح ابن قاسم في الفقه..) ينظر: كراتشكوفسكي، **حياة الشيخ محمد عياد الطنطاوي**، (ترجمة: كلثوم نصر عودة، ٢٠١٣م) ص١٨٠.

(٢) هو مصطفىٰ محمود القناوي، له خلاصة التصريف، توفي سنة ١٣٠٧ه، ينظر: معجم المؤلفين٣/ ٨٨٦

(٣) هو إبراهيم مرزوق، أديب شاعر، ولد سنة ١٢٢٣ه، له ديوان شعر اسمه الدر البهي، توفي في الخرطوم سنة ١٢٨٣ه، ينظر: معجم المؤلفين ١/ ٧٢، وهدية العارفين ١/ ٤٢.

(٤) هو عبدالهادي رضوان بن نجا الأبياري، ولد في قرية أبيار سنة ١٢٣٦ه، تلقىٰ علومه في الأزهر، له القصر المبني علىٰ حواشي المغني، توفي سنة ١٣٠٥، ينظر: معجم المؤلفين ٢/ ٣٣٠.

(٥) هو يوسف بن عبدالقادر الصيداوي، الأديب الشهير بالأسير، ولد سنة ١٢٢٠هـ، انتقل إلىٰ مصر وأخذ عن علماء الأزهر، من تصانيفه: شرح أطواق الذهب للزمخشري، توفي سنة ١٣٠٧هـ، ينظر: هدية العارفين ٢/ ٥٧١

٣) رحلته إلى روسيا:

من أبرز المحطات في حياة الشيخ رحلته إلىٰ روسيا لتعليم اللغة العربية، وذلك بسبب علاقاته مع الوافدين علىٰ مصر من المستشرقين، فقد وقع عليه الاختيار للتدريس في جامعة بطرسبورج، قال عن ذلك: "وقد أتاح الله لي السفر إلىٰ بلاد الروسيا الواسعة، وأقطارها البعيدة الشاسعة، بسبب طلب دولتها لي أُعلِّم اللغة العربية في مدرسة الألسن الشرقية، فوافق ذلك ما عندي من الميل الحسن ...."[١]

وكان وصوله إلىٰ روسيا عام ١٨٤٠م، ومكث فيها عشرين عامًا لتدريس اللغة، وقد درس علىٰ يديه الكثير من المستشرقين[٢].

٤) وفاته:

أصيب في آخر حياته بالشلل، إلىٰ أن توفي سنة ١٢٧٨ه، ودفن في مقبرة فولكوفو الإسلامية، وكتب علىٰ شاهد القبر: (هذا مرقد الشيخ العالم محمد عياد الطنطاوي، كان مدرس العربية في المدرسة الكبيرة الإمبراطورية ببطرسبورغ المحروسة وتوفي في شهر جمادىٰ الثاني سنة ١٢٧٨من الهجرة عن خمسين سنة)[٣].

٥) آثاره:

الكثير من مؤلفات الشيخ الطنطاوي مازالت محفوظةً في مكتبة الدراسات الشرقية بجامعة لينغراد، ولا غرابة أن يكون معظمها له اتصال وثيق بالدراسات الدينية واللغوية؛ فقد استعان بها للتدريس في كلية الألسن ببطرسبورغ، ومن أهمها:

---

(١) الطنطاوي، **تحفة الأذكياء بأخبار بلاد الروسيا**، قدم لها: محمد عيسىٰ صالحية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ه/ ١٩٩٢م) ص٥٠.

(٢) ينظر: حياة الشيخ محمد عياد الطنطاوي ص٩٤-٩٩.

(٣) ينظر: تحفة الأذكياء بأخبار بلاد الروسيا ص١٦، معجم المؤلفين ٣/ ٥٧١.

١ــ بغية المريد علىٰ رسالة التوحيد[١].

٢ــ تحفة الأذكياء بأخبار بلاد الروسيا[٢].

٣ــ ثلاث قصائد تاريخية[٣].

٤ــ حاشية علىٰ شرح الأزهرية لابن سعد[٤].

٥ــ حاشية علىٰ المنظومة السمرقندية[٥].

٦ــ ختم علىٰ قطر الندىٰ وبلّ الصدىٰ[٦].

(١) نسخة مخطوطة في الأزهر برقم (١٠٨/٣)، ونسخة في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية برقم (١٩٥١-فك)، وتقع في (٤٧) لوحًا.

(٢) وهو مطبوع، قدم له وحرره: د. محمد عيسىٰ صالحية، دار البشير للنشر ١٩٩٢م، مكتبة الرسالة – بيروت.

(٣) مخطوط محفوظ في مكتبة الاستشراقية الألمانية برقم (١١١)

(٤) مخطوط محفوظ في الأزهرية بمصر برقم [١٠٩٨] ١٠٢٧٦، [١٤٣٨] ١٥٨٠٧.

(٥) مخطوط محفوظ في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية برقم (ج٢٥٤).

(٦) مخطوط محفوظ في المكتبة الأزهرية برقم (٤٣٨٩ نحو) ٦٦٥٦١ الأحناف، والأوقاف: محمد هداية، برقم (٨٠٨٧ نحو) ١٣٠٢٦٨ طنطا، رسالة رقم: ١.

القسم الأوَّل: الدِّراسة العلميَّة:

وتتكوَّن من مبحثين:

المبحث الأوَّل: منهج المؤلف في الكتاب:

هذا المخطوط كما قال مؤلفه: "هذا ختْمٌ لطيفٌ علىٰ آخرِ شرحِ شُذُورِ الذَّهب، جمعتُ فيه شواردَ يقنعُ بها ذُو الأدب"، فهو ختم علىٰ باب العدد، ومن المعلوم أن الطنطاوي نحوي متأخر، وهو كغيره من النحاة المتأخرين الذين اقتصر جهدهم في التأليف علىٰ التقليد، وتحسين العرض، والتيسير علىٰ طلاب العلم، وطبيعة التأليف في النحو في هذه العصور كان مقصورًا علىٰ الشروح، والحواشي، والتهذيب، والتقريب، والتعليل.

وقد تناول المتن من خلال ما يأتي:

ـ أورد كلام ابن هشام، وشرع في شرحه، متبعًا في ذلك سبلًا شتّىٰ، منها: شرح المفردات، وذكر الأدلة، وعرض آراء العلماء، وإيراد التعليلات والاعتراضات.

ـ من أبرز ما يميز هذه الحاشية أن الطنطاوي اتّبع طريقة المزج في شرحه، فهو يمزج شرحه بكلام ابن هشام، فيصبح الكلام متصلًا.

ـ مما يُلحظ أنه بدأ بالتعليق علىٰ باب العدد من متن شذور الذهب، وبعد أن انتهىٰ منه بدأ بالتعليق علىٰ شرح الشذور لابن هشام.

ـ ومن السمات البارزة في هذه الحاشية عناية الطنطاوي بالإعراب، وخاصة الشواهد النحوية، فمن ذلك قوله: ﴿ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ﴾ [سورة

المائدة:١٠٦]. بدل من الموت)[1] وقوله:﴿ **أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ** ﴾ **[سورة غافر:١١]** مفعول مطلق، أي: إماتتين اثنتين)[2].

ـ عنايته بالقراءات وأثر ذلك في الحكم النحوي، فعند قوله تعالىٰ: ﴿ **عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ** ﴾ (المدثر:٣٠) قال: (وقرئ "تسعة عْشر" بسكون العين كراهة توالي الحركات فيما هو كاسم واحد)[3].

ـ أنه عندما يذكر المسائل الخلافية ينسب الأقوال لأصحابها، وهذا من سعة علمه، ودقته وأمانته، وهذا واضح جلي في الكتاب.

ـ بروز النزعة التعليمية في الكتاب، ولا غرابة في ذلك فالشيخ كان من الذين يعنون بتعليم العربية سواءً في مصر، أو حتىٰ عندما رحل إلىٰ روسيا.

المبحث الثاني: مصادر الكتاب:

تنوعت المصادر التي أخذ عنها الطنطاوي في هذه الحاشية، نظرًا لتأخُّرِه زمنًا، ولطبيعة التأليف في زمنه بالاتّكاء علىٰ مصنفات مَن قبله، ولقد استقىٰ مادته العلمية من عدة مصادر، ومن أهمها:

١) الأشباه والنظائر للسيوطي[4].

---

(١) ينظر: ص٢٦ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص٢٧ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص٣٠ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ١٦ من هذا البحث.

٢) التسهيل لابن مالك[١]

٣) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري[٢].

٤) حاشية الصبان علىٰ الأشموني[٣].

٥) حاشية عبادة علىٰ شذور الذهب[٤].

٦) العقد الفريد لابن عبد ربه[٥].

٧) الفصيح لثعلب[٦].

كما أنه نصَّ علىٰ أسماء كثير من العلماء دون ذكر كتبهم، ومن أبرزهم: الفراء، والأخفش، والزجاج، والرضي، وابن عصفور، وغيرهم.

(١) ينظر: ص ١٩ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ١٦ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٤٠ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ٢٤ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص ٣٥ من هذا البحث.

(٦) ينظر: ص ٣٣ من هذا البحث.

القسم الثّاني: التحقيق، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: توثيق نسبة الكتاب إلى المُؤلِّف:

هذه المخطوطة كُتبت بخط المؤلف، حيث قال في بدايتها: (فيقولُ فقيرُ رحمةِ ربِّه وأسيرُ وصمةِ ذنبِه: محمَّدُ بنُ سعد عيَّاد ...)، ونصَّ علىٰ ذلك أيضًا في خاتمتها: (وقد تم هذا الختم المبارك علىٰ يد مؤلفه الفقير: محمد سعد عياد، هداه الله إلىٰ مناهج الرشاد).

كما أن المؤلف أحال إلىٰ بعض كتبه المعروفة خلال الشرح، ومن ذلك قوله: (.... فهو مجازٌ مرسلٌ علاقتُه التعلُّق علىٰ ما بيّناه في خاتمةِ القَطْر[1])، وقوله: (وقد بسطنا القول فيه في أوائل حاشية الكافي في العروض[2]).

المطلب الثّاني: وصف النُّسخة:

تحديد النُّسخة الخطِّيَّة ووصفها، مع إرفاق نَماذج منها:

هي نسخة محفوظة في الجامع الأزهر، برقم (٤٣٩٠نحو) ٦٦٥٦٢ الأحناف، وتقع في (٩) ألواح، كل لوحة مقسّمة قسمين اثنين؛ في كل قسم (٢٢) سطرًا بـ(١٦) كلمة.

وهذه النُّسخة كاملة ليس فيها نقص أو سقط أو رطوبة، مكتوبة بخط النسخ، وخطُّها واضح ومقروء، وهي مكتوبة بخط المؤلف، وقد نصَّ علىٰ تاريخ النسخ بقوله: (بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٥٠هـ)، وقد كُتب في أول لوح فيها: (هذا ختم الشيخ محمد عيَّاد علىٰ شرح الشذور لابن هشام، رحمه الله وأسكنه فسيح الجنة، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وسلم:

(١) ينظر: ص ١٥ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص٤٢ من هذا البحث.

هــذا الكتــاب لــو بيــع بوزنــه ذهبًــا لكــان البــائع المغبونــا

وأولها: (هذا ختم لطيف علىٰ آخر شرح شذور الذهب، جمعت فيه شوارد يقنع بها ذو الأدب، قال المصنف رحم الله روحه .....)، وآخرها: (وهو من محسنات البديع، وقد بسطنا القول فيه في أوائل حاشية الكافي في العروض بما لا مزيد عليه، والله تعالىٰ أعلم).

المطلب الثَّالث: منهجي في التَّحقيق:

كما ذكرتُ في المقدِّمة بأنَّني سأسيرُ في قسم التَّحقيق علىٰ المنهج العلمي الْمُتَّبع في التَّحقيق والعمل الَّذي قمتُ به يتمثَّل بما يأتي:

١- اعتمدتُ علىٰ النُّسخة الوحيدة الَّتي بين يديَّ في إخراج النَّصِّ كما أراده مُؤلِّفه.

٢- ميّزت كلام ابن هشام بخط عريض غامق، مقارنة بمتن الطنطاوي.

٣- كتابة الآيات القرآنية بخط مصحف المدينة، مشيرًا إلىٰ اسم السورة ورقم الآية، وتخريج القراءات القرآنية من مظانها.

٤- تخريج الأحاديث من كتب السنة المعتمدة.

٥- تخريج الشَّواهد الشِّعريَّة، وضبطها بالشَّكل، مع ذكر بحر البيت، وقائله، ورواياته.

٦- توثيق جميع الأقوال الواردة في النَّصِّ من مصادرها الأصيلة، فإذا لم أتمكَّن من ذلك وثَّقتها من مصادر أُخرىٰ.

٧- ترجمة مُختصرة عن الأعلام غير المشهورة الواردة في النَّصِّ المحقَّق عند أوَّل ورودٍ لها من كتب التَّراجم.

٨- ضبط أحرف الكلمات المشكلة في النَّصِّ بالشَّكل.

٩- الكتابة وفق قواعد الإملاء الحديثة.

١٠- التَّعليق علىٰ المسائل العلميَّة تعليقًا مُختصرًا.

نموذج من نُسخة المخطوط، اللَّوحة الأُولى:

اللَّوحة الأخيرة:

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدُك اللَّهم يا منْ شُذُورُ إنعامِه لا يُحصيها العدد، ونشكرُك علىٰ هدايتِك إلىٰ طريقِ الرَّشَد، ونصلِّي ونسلِّمُ علىٰ خاتمةِ عددِ الأنبياءِ وعلىٰ آله وصحبِه الأصفياء، أمَّا بعدُ: فيقولُ فقيرُ رحمةِ ربِّه وأسيرُ وصمةِ ذنبِه: محمَّدُ بنُ سعد عيَّاد، أجراهُ الله علىٰ مناهجِ السَّداد، هذا ختْمٌ لطيفٌ علىٰ آخرِ شرحِ شُذُورِ الذَّهب، جمعتُ فيه شواردَ يقنعُ بها ذُو الأدب، قال المصنِّفُ -رحمَ الله روحَه وأخضَلَ ضريحَه-:

بابُ العددِ بالإضافةِ خبرٌ لمحذوف، أو مبتدأ خبرُه محذوف، أو منصوبٌ بفعلٍ محذوف، والجرُّ بحرفٍ محذوفٍ شاذٌّ[1]، ومناسبةُ هذا البابِ لبابِ موانعِ الصَّرفِ أنَّ كلًّا فيه خروجٌ عن الأصل؛ أمَّا الأوَّلُ فظاهر، وأمَّا الثَّاني فمِن حيثُ التَّذكيرِ مع المؤنَّث وعكسِه، ثُمَّ العددُ عندَ الحساب[2]: ما ساوىٰ نصفَ مجموعِ حاشِيتيهِ القريبتين أو البعيدتين علىٰ السَّواء، كالأربعة؛ فحاشيتها السُّفلىٰ القريبة ثلاثة، والعُليا القريبة خمسة، ومجموعُ ذلك ثمانية، ونصفُها أربعة، والحاشيةُ

---

(١) قال سيبويه: (وليس كل جارٍّ يُضمر؛ لأن المجرور داخل في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثَمَّ قبُح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثُر من كلامهم ...)، سيبويه، **الكتاب**، ت: عبد السَّلام هارون، (القاهرة: الخانجي، (ط:٣)، ١٩٩٦م) ٢/ ١٦٣.

(٢) ينظر: الأزهري، **التصريح بمضمون التوضيح**، ت: محمد باسل عيون السود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م) ٢/ ٤٤٦، الصبان، **حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني**، ت: طه عبدالرؤوف سعد، (المكتبة التوفيقية) ٤/ ٨٦.

البعيدةُ السُّفلىٰ اثنان وواحد، والبعيدةُ العُليا ستة أو سبعة، ومجموعُ الاثنين والستة أو الواحد والسبعة ثمانية، ونصفها أربعة، ومِن ثَمَّ قيل[1]: الواحدُ ليس بعدد؛ لأنَّه لا حاشيةَ له سُفلىٰ حتىٰ تُضمَّ مع العُليا، وقال ابن الحاجب[2]: العددُ ما وُضِعَ لكميةِ الآحاد، وعليهِ فالواحدُ عدد، وينْبني عليهِ قولُ المصنِّف: **الواحدُ** والمرادُ به هنا الألفاظُ الدَّالةُ علىٰ المعدود، كما يأتي في الشذور، فهو مجازٌ مرسلٌ علاقتُه التعلُّق علىٰ ما بيّناه في خاتمةِ القَطْر [3]، ولعلَّه صارَ حقيقةً عُرفيَّة عندَ النُّحاة، ثُمَّ الكلامُ علىٰ تقديرِ مضافٍ أي: حُكْم، و (أل) للجنس فتدبَّر، الواحدُ: مبتدأ [٢/ أ] **والاثنانُ** وما بعدَه عطفٌ عليه، والخبرُ قوله: (**يُذَكَّرْنَ** إلخ).

ومَا وَازنَ إلخ: سواءٌ كان مفردًا كثالِث، أو مُركبًا كثالِث عشر، ولم يذكرِ المصنِّفُ حُكمَ ما يليه، وحُكمهُ: أنَّهُ إذا كانَ بمعنىٰ بعض العددِ أُضيفَ عندَ

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٤/ ٨٦، وهو ليس بعدد عند الحساب لا النحاة، كما ذكر ابن عابدين، ينظر: ابن عابدين، **رد المحتار علىٰ الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، ت: عادل عبدالموجود، وعلي معوّض، (بيروت: دار الكتب العلمية) ١٠/ ٥٦٣.

(٢) ينظر: ابن الحاجب، **الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط**، ت: صالح عبدالعظيم الشاعر، (القاهرة: مكتبة الآداب) ص٣٨.

(٣) قال المؤلف في خاتمة حاشية القطر: (إن أريد به المذكور مجازًا مرسلًا علاقته التعلّق، والمراد به التعلّق المخصوص الذي بين المصدر والمشتقات، وبين بعض المشتقات وبعض، فاندفع الاعتراض بأن التعلّق في كل العلاقات) ل٣، والمجاز المرسل: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنىٰ الحقيقي، ينظر: القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م) ص٢٠٥.

الجُمهور، وإنْ كانَ بمعنىٰ جَعْل الأقل مثلَ ما فوق صحت إضافته، وصح إعماله عمل اسم الفاعل إن استوفىٰ الشروط وهذا في غير واحد[1].

مركبةً حال من (العشرة) كما في عبادة[2]، ويرد عليه مجيء الحال من المبتدأ[3]؛ فإما لأن المعطوف علىٰ المبتدأ مبتدأ، بل هذا أولىٰ بالمنع، وإن كان تابعًا؛ لأن الابتداء بالنسبة إليه ضعيف، فالأحسن أنها خبر لـ كان محذوفة، (ويحذفونها ويبقون الخبر)[4] **يُذَكَّرْنَ** إلخ علىٰ الأصل ومن ثَم قدم، **والثلاثة** مبتدأ خبره **بالعكس** مطلقًا أي: ركبت أو لا، بالعكس أي: يُؤَنَّثنَ مع المذكر، ويُذَكَّرنَ مع المؤنث، وبقي عليه أن يقول: وتسكن الشين، وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث، وأثبتت في عدد المذكر؛ لأن الثلاثة والعشرة وما بينهما أسماء جماعات

---

(١) ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، ت: عبدالمجيد قطامش، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية، ٢٠٠٧م) ٦/ ٢٨٠، ٢٨١.

(٢) ينظر: العدوي، **حاشية محمد عبادة علىٰ شذور الذهب**، (المطبعة الوهبية البهية، ١٢٩٢ه) ص٢٩٦، وهو محمد بن عبادة العدوي، فقيه نحوي، له حاشية علىٰ شذور الذهب، توفي سنة ١١٩٣هـ، ينظر: هدية العارفين ٢/ ٣٤١.

(٣) اختلف النحويون في مجيء الحال من المبتدأ، فظاهر كلام سيبويه الجواز في نحو: (فيها قائمًا رجلٌ)، ومنعه أكثر النحويين، فصاحب الحال عندهم هو الضمير المستكن في الخبر؛ بناء علىٰ أنه لا يكون إلا من الفاعل أو المفعول، والذي يظهر صحة مذهب سيبويه؛ لأن الحال خبر في المعنىٰ. ينظر: ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، ت: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، (دار هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م) ٢/ ٣٣٣، وأبو حيان، **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، ت: رجب عثمان مُحمَّد، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م) ٣/ ١٥٧٧.

(٤) أشار إلىٰ قول ابن مالك: ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إنْ ولو كثيرًا ذا اشتهر

كـ زمرة وفرقة، فالأصل أن تكون بالتاء؛ لتوافق نظائرها، فاستصحب الأصل مع المذكر؛ لتقدم مرتبته، وحذفت مع المؤنث فرقًا؛ لتأخر رتبته، كذا في التصريح[1]، وفي الأشباه والنظائر النحوية[2]: أن المذكر خفيف والمؤنث ثقيل، فأثبتت التاء مع المذكر وحذفت مع المؤنث؛ لأجل التعادل.

وكل مجرّد (ترويح)[3] فإنه لا يظهر إلا إذا ذكر المعدود بعد اسم العدد، فإن قدم وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها، وكذا إذا جعل خبرًا، وإن قصد المعدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح أن يكون كما لو ذكر فتقول في الأيام: صمت خمسة، وفي الليالي: سرت خمسًا، ويجوز حذف التاء في المذكر، ومنه:(**فأتبعه بست من شوال**)[4]، وكذا يجوز إثباتها في المؤنث كما يفهم من كلام

(١) ينظر: ٢/ ٤٤٧.

(٢) لم أجد هذا النص في الأشباه والنظائر، والذي وجدته: (ومما وجّهوا به مسألة العدد أن العدد قبل تعليقه علىٰ معدود مؤنث بالتاء لأنه جماعة، والمعدود نوعان: مذكر ومؤنث، فسبق المذكر – لأنه الأصل – إلىٰ العلامة فأخذها، ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة) ينظر: السيوطي، **الأشباه والنَّظائر في النَّحو**، ت: عبدالإله نبهان، وغازي طليمات، (دمشق: مطبوعات مجمَّع اللُّغة العربيَّة، ١٩٨٧م) ٢/ ٢٥٧.

(٣) هكذا في المخطوط، ولم أجد هذه اللفظة في كتب النحو التي بين يدي، ولم يظهر لي شيء في معناها.

(٤) بهذا اللفظ: أخرجه الطبراني، **المعجم الكبير**، ت: حمدي عبدالمجيد السلفي، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٩٩٤م)، رقم الحديث: ٣٩٠٣، والحديث: (من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فهو صيام الدهر).

الصفوي[1]، وإن نقل الإسقاطي[2] المنع عن بعضهم، هذا وقيد السبكي[3] هذه الحالة بما إذا كان المحذوف لفظ أيام، وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب، وإن لم يقصد معدود بل العدد المطلق أتىٰ بالتاء في الكل، نحو: ثلاثة نصف ستة [٢/ ب] ولا تنصرف؛ لأنها أعلام[4] أجناس مؤنثة، وإدخال أل عليها في قولهم: الثلاثة نصف الستة للمح الوصفية العارضة، ثم المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا الجمع، خلافًا للبغداديين والكسائي[5]، فإنهم يقولون: ثلاث حمَّامات

(١) ينظر: حاشية الصبان علىٰ الأشموني ٤/ ٨٧. والصفوي: هو عيسىٰ بن محمد بن عبيدالله الصفوي، ولد سنة ٩٠٠هـ، من تصانيفه: حاشية علىٰ شرح الجامي للكافية، توفي سنة ٩٥٣هـ، ينظر: هدية العارفين ١/ ٨١٠، ومعجم المؤلفين ٢/ ٥٩٨.

(٢) المصدر السابق. والإسقاطي: هو أحمد بن عمر الإسقاطي، عالم مشارك في بعض العلوم، من مصنفاته: تنوير الحالك علىٰ منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك، توفي سنة ١١٥٩هـ، ينظر: هدية العارفين ١/ ١٧٤، ومعجم المؤلفين ١/ ٢١٥

(٣) ينظر: السبكي، **إبراز الحكم من حديث رفع القلم**، ت: كيلاني محمد خليفة، (بيروت: دار البشائر، ١٤١٢ه/ ١٩٩٢م) ص٣٢، والسبكي: هو علي بن عبدالكافي، ولد سنة ٦٨٣ه، فقيه، محدّث، له: الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم، توفي سنة ٧٥٦ه، ينظر: تاج الدين السبكي، **طبقات الشافعية الكبرىٰ**، ت: عبدالفتاح الحلو، محمود الطناحي، (دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٤م) ١٠/ ١٣٩.

(٤) ينظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ت: حسن هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م) ٢/ ٧٨٣، وابن يعيش، **شرح المفصل**، قدم له: د. إميل يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م) ١/ ٣٩.

(٥) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ت: عبدالرحمن سليمان، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠١م) ٤/ ١٣١٩، والمطرزي، **المصباح في علم النحو**، ت: عبدالحميد السيد، (مكتبة الشباب) ص١٠٠.

اعتبارًا بالجمع، إلَّا إنْ كان المعدود صفة فالعبرة بواحد موصوفه، نحو: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (الأنعام:١٦٠)، أي: حسنات، قال الأشموني[١]: والمدار في التذكير والتأنيث في العلم علىٰ المعنىٰ فتقول: ثلاثة الطلحات وخمس الهندات، وفي غيره علىٰ لفظ الواحد تقول: ثلاثة أشخص وإن قصد نسوة، وثلاث أعين وإن قصدت رجالًا؛ لأن لفظ الشخص مذكر ولفظ العين مؤنث، ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنىٰ كقوله[٢]:

ثلاثُ شُخوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ

أو يكثر فيه قصد المعنىٰ نحو[٣]:

---

(١) الأشموني، **منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك**، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م) ٣/ ٦١٩، ٦٢٠.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: فكان مجنّي دون من كنت أتقي.

وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ابن أبي ربيعة، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، حققه وقدم له: فايز محمد، (بيروت: دار الكتاب العربي، (ط:٢)، ١٩٩٦م) ص١٠٠، والكتاب ٣/ ٥٦٦، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، (المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م) ٢/ ٧٧٠، وبلا نسبة في: ابن الناظم، **شرح ابن الناظم علىٰ الألفية**، ت: محمد باسل عيون السود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م) ص٥١٩، وابن هشام، **أوضح المسالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك**، ت: مُحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصريَّة، ١٩٩٨م) ٤/ ٢٥١، كاعبان: تثنية كاعب، وهي التي نهد ثديها، معصر: الجارية أول ما أدركت وحاضت، الشاهد فيه: (ثلاث شخوص) حيث كنّىٰ بالشخوص عن النساء، ثم بيّن ذلك بقوله: (كاعبان ومعصرا).

(٣) صدر بيت من الوافر وعجزه: لقد جار الزمان علىٰ عيالي

ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ

فإن النفس كثر استعمالها في الإنسان، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنىٰ، وعلىٰ هذا فلا يؤخذ من قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ (النور: ٤)، اشتراط الذكور، وعدم قبول شهادة النساء؛ لأن الإتيان بالتاء نظرًا للفظ شهيد مفرد شهداء، وإن فُرِض أن معناه مؤنث خلافًا لمن أخذ ذلك من الآية[1]، وكذا يقال في آية ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾(البقرة: ٢٢٨)، لا تدل علىٰ الأطهار، وذهب في التسهيل[2] إلىٰ أن العبرة بالمعنىٰ، وعليه فيصح الأخذ، وابن هشام[3] إلىٰ جواز الوجهين.

وإن كان في المعدود لغتان التذكير والتأنيث كلفظ الحال جاز الحذف والإثبات، تقول: ثلاث أحوال وثلاثة أحوال، وهذا كله في الجمع، أما اسم الجنس واسم الجمع فالعبرة بحالهما؛ فيعطىٰ العدد عكس ما يستحقه

وهو للحطيئة في: ديوانه ص٢٧٠، والكتاب ٣/ ٥٦٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٧١، وأوضح المسالك ٤/ ٢٤٦، وبلا نسبة في: الشنقيطي، **الدرر اللوامع علىٰ همع الهوامع**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م) ٦/ ١٩٥، والتصريح ٢/ ٤٦٢، الشاهد فيه: (ثلاث ذود) حيث أضاف العدد إلىٰ معدوده، والمعدود اسم جمع.

(١) قال القرطبي: (لابد أن يكون الشهود ذكورًا؛ لقوله: منكم، ولا خلاف فيه بين الأمة)، القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ت: عبدالله بن عبدالمحسن، (الرسالة، ٢٠٠٦م) ٦/ ١٣٩

(٢) ص١١٧.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٥١

ضميرهما، فإن وجب تأنيثه كالبط والنحل ذكر العدد فتقول: ثلاث من البط والنحل، وإن وجب تذكيره حذف التاء كالموز والعنب والقمح والسدر، وإن جاز الوجهان كالنخل جاز الأمران، وهذا ما لم يفصل بينه وبين العدد بصفة دالة علىٰ المعنىٰ، وإلا فالمُراعىٰ المعنىٰ، نحو: ثلاث إناث من القوم، وثلاثة ذكور من البط، أو يكون نائبًا عن جمع مذكر، وإلا أثبتت التاء نحو: ثلاثة أشياء، فوزن أشياء: فعلاء[1]، ناب عن أفعال، فأشياء وإن كان مؤنثًا لكنَّه لما ناب عن جمع مذكر وجب فيه إثبات التاء.

وتمييز المائة أل من الحكاية لا من المحكي؛ إذ لا يجوز المائة رجل مثلًا، قال الفارضي[2]: "وأما دخول أل علىٰ المضاف في قول أبي هريرة –رضي الله عنه– (فلما [٣/ أ] قدم جاءه بالألف دينار)[3]، فقيل: زائدة، وقيل: تقديره بالألف ألف دينار، فحذف ألف وهو بدل من الألف"، **وما فوقها** دخل فيه مثنىٰ

(١) الصحيح أنها علىٰ وزن (لفعاء) وهو مذهب سيبويه في الكتاب ٤/ ٣٨٠، وأصلها (شيئاء) علىٰ وزن (فعلاء) كما ذكر المؤلف، فهي اسم جمع لـ(شيء)، ولكنهم كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف، فقدمت لام الكلمة علىٰ فائها، فأصبح (لفعاء)، وفي وزن (أشياء) عدة مذاهب، ينظر: ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، ت: فخر الدين قباوة، (دار المعرفة، ١٩٨٧م) ٢/ ٥١٣ – ٥١٦.

(٢) الفارضي، **شرح الفارضي علىٰ ألفية ابن مالك**، ت: محمد مصطفىٰ الخطيب، (دار الكتب العلمية، ١٤٣٩هـ) ٤/ ١٠٥

(٣) هكذا ورد في المخطوط، أما في صحيح البخاري فقد ورد برواية: " .... ثم قدم الذي أسلفه فأتىٰ بالألف دينار .."، ينظر: البخاري، **صحيح البخاري**، اعتنىٰ به: محمود الجميل، (مكتبة الصفا، ٢٠٠٣م) ٣/ ١١٨.

المائة ومجموعها، والألف ومثناه ومجموعه، سواء كان الجميع بصيغة الجمع نحو: مئي رجل، وثلاثة آلاف رجل، أو بإضافة ثلاثة فما فوق إليه نحو: ثلاثمائة رجل، وأحد عشر ألف رجل، ولك إدراج هذين في المفرد اعتبارًا بلفظ مائة وألف، **مفرد مخفوض** لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد؛ لأنها مشتملة عليهما، فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد، والألف عوض عن عشر مائة، وهي تُمَيَّز بمفرد مخفوض، فعوملت الألف معاملة ما عوضت منه، وآثروا هذا علىٰ عكسه؛ لأنه أخف، وفي عكسه ثقل بالجمع والتنوين، وقال الدماميني[1]: أما كونه مفردًا مع أن القياس جمعه كما جمعوه في ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة، ولأنه عدد في معناه كثرة، فكرهوا جمع مميزه؛ لئلا ينضم الثقل اللفظي إلىٰ الثقل المعنوي، **وما دونها** أي: غير الواحد والاثنين، بدليل ما بعد **مجموع** أي: للمطابقة بين العدد والمعدود من أبنية القلة، نحو: ثلاثة أعبد وثلاث آم، وقد يتخلف كل من الثلاثة فتخلف الجمع، ذكره بقوله: (إلا المائة فمفرد)، وتخلف التكسير إذا أهمل نحو: سبع سماوات، أو جاور المعدود ما أهمل تكسيره نحو: سبع سنبلات، فإنه في التنزيل مجاور بـ سبع بقرات، أو كان التكسير غير مقيس نحو: ثلاث سعادات، فإن جمع سعاد علىٰ سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك[2]، وهو مبني علىٰ أن سعائد

---

(١) الدماميني، **المنهل الصافي في شرح الوافي**، ت: فاخر جبر مطر، (دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م) ٢/ ٢٢٣.

(٢) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، قدم له: عبدالمنعم هريدي، (دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م) ٤/ ١٨٦٦.

إنما يطرد في المؤنث بالعلامة، نحو: رسالة ورسائل، وأنَّ نحو: عجائز يحفظ ولا يقاس عليه، أو كان التكسير قليل الاستعمال نحو: ﴿تِسْعَ ءَايَٰتٍ﴾ (الإسراء: ١٠١)، فإن تكسير آية علىٰ آي جائز لكنه ليس بالفاشي كذا ذكر المصنف[١].

وجعله ابن مالك[٢] [٣/ ب] مما أهمل تكسيره، فإن كثر استعمال التكسير ولم يجاور ما أهمل لم يضف للتصحيح إلا قليلا، نحو: ثلاثة أحامد، وثلاث زيانب، ويقل: أحمدين وزينبات[٣]، والإضافة إلىٰ الصفة منه ضعيفة نحو: ثلاثة صالحين، والأحسن الإتباع علىٰ النعت ثم النصب علىٰ الحال، وتخلف الكثرة القلة إذا أهمل بناؤها نحو: ثلاث جوار، وأربعة رجال، وخمسة دراهم، وأما أَرْجُل فجمع رِجْل، أو كان شاذًا قياسًا أو سماعًا، فينزل لذلك منزلة المعدوم:

فالأول: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ فإن جمع قَرْء بالفتح علىٰ أَقْرَاء شاذ؛ كذا في الأشموني[٤]، وتبعه عبادة[٥]، وفيه أمران:

الأول: أن بعضهم ذكر أنه جمع قُرْء بالضم فلا شذوذ[٦].

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٥٥.

(٢) حيث قال: (لا تضاف الثلاثة وأخواتها إلىٰ جمع تصحيح، إلا إن أهمل غيره، أو جاور ما أهمل غيره، فالأول نحو سبع سماوات وسبع بقرات وتسع آيات ....)، شرح التسهيل ٢/ ٣٩٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٩، توضيح المقاصد ٤/ ٣٠٦.

(٤) ينظر: شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ٣/ ٦٢٣

(٥) ينظر: حاشية محمد عبادة العدوي علىٰ شذور الذهب ٢/ ٣٠٠

(٦) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٩٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٤٩، وذكر أنه (علىٰ سبيل الاستغناء ببعض الجموع عن بعض، وهو قليل).

الثاني: أن لِقَرْء بالفتح بناء قلة مطرد وهو أَقْرُء، فإن أَفْعُلْ مطَّرد في فَعْل بفتح الفاء وسكون العين إذا كان صحيحها[1] كما هنا.

والثاني نحو: ثلاثة شسوع[2] فإن أشساعًا قليل الاستعمال.

مخفوض بـ(من) إن كان اسم جنس، أو اسم جمع نحو: ﴿**فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ**﴾ (البقرة:٢٦٠)، ومررت بثلاثة من الرهط، كما يُجَرّ بالإضافة نحو: ﴿**تِسْعَةُ رَهْطٍ**﴾ (النمل:٤٨)، و(**ليس فيما دون خمس ذود صدقة**)[3]، والصحيح قصر الثاني علىٰ السماع[4]، وقيل[5]: يجوز علىٰ قلّة، وقيل[6]: يفصل في اسم الجمع؛ فإن كان مما يستعمل في القليل فقط كبقر ورجال[7] جاز، وإن كان مما

---

(١) ينظر: الرضي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ت: عبدالمقصود محمد، (مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م) ٢/ ٩٠، حيث قال: (اعلم أن الغالب أن يجمع فَعْل المفتوح الفاء الساكن العين في القلّة علىٰ أَفْعُل، إلا أن يكون أجوف واويًا أو يائيًا).

(٢) شسوع: جمع شسع وهو سير النعل، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، (ط:٣)، ١٤١٤ه) ٨/ ١٨٠.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ٢/ ١١٩.

(٤) قول الأخفش والمبرد، وهو اختيار ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٣٩٧، وارتشاف الضرب٢/ ٧٤٦، ٧٤٨.

(٥) قول ابن عصفور في: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ت: صاحب أبو جناح، (بيروت: عالم الكتب،١٩٩٩م) ١/ ٣٠، ٣١.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد٣/ ١٣٢٢، وابن عقيل، **المساعد علىٰ تسهيل الفوائد**، ت: محمد بركات، (معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرىٰ، (ط:٢)،٢٠٠١م) ٢/ ٧٣.

(٧) الصحيح أن كلمة (رجال) جمع وليست اسم جمع كما ذكر المؤلف، لأن اسم الجمع: هو الذي ليس له مفرد من لفظه، مثل: نساء مفردها امرأة.

يستعمل في القليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز، ثم محل ذلك ما لم يكن التمييز موصوفًا أو صفة، وإلا لم يجز نحو: أثواب خمسة، وخمسة أثواب، والأحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لجموده، وقد لا يؤتىٰ بالتمييز فيما إذا أضيف العدد إلىٰ مستحقه نحو: خمسة زيد؛ لأنه قد عرفها وميّزها فلا تحتاج إلىٰ تمييز، وفيما إذا أريدت حقيقة العدد نحو: ثلاثة نصف ستة، **إلا المائة** أي: إلا إذا كان التمييز لفظ المائة، وهذا مستثنىٰ من تمييز ما دون العشرة؛ لأن العشرة لا تضاف إلىٰ المائة استغناء بالألف، وحكىٰ الفراء[1] أن بعض العرب تقول: عشر مائة، وأنَّ أهل هذه اللغة الذين يقولون: عشر مئين، وعليه يصح عود الاستثناء إلىٰ العشرة وما دونها كما قاله شيخ الإسلام[2]، لكن الأحسن علىٰ هذا عوده لما دونها فقط؛ لأنها لغة ضعيفة.

و"كم" الخبرية نسبة للخبر قسيم الإنشاء، سميت بذلك لأن ما هي فيه خبر مسوق للإعلام بالكثرة محتمل [٤/ أ] للصدق والكذب، وذكر "كم" بقسميها في العدد؛ لأنها كناية عنه؛ إذ معنىٰ الخبرية عدد كثير، ومعنىٰ الاستفهامية أي عدد، **كالعشرة** أي: في كون تمييزها جمعًا، وليس شاذًا كما زعمه بعضهم[3]،

(١) لم أجد ذلك في كتب الفراء المطبوعة، ينظر: ارتشاف الضرب٢/ ٧٤٥، والمساعد٢/ ٦٩.

(٢) ينظر: زكريا الأنصاري، **بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب**، ت: خلف القيسي، (عمّان: دار يافا العلمية، ٢٠١١م) ص٣٤٦

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٨٠، قال المرادي: (إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعها، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم، وقيل: الجمع علىٰ معنىٰ الواحد، فكم رجال علىٰ معنىٰ كم جماعة من الرجال)، توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٣٣٨.

والمائة أي: في كون تمييزها مفردًا، وهو أكثر وأفصح من الجمع[1]، فلتمييزها حالان، وعلىٰ كلٍّ فهو مخفوض بالإضافة علىٰ الصحيح[2]، وقال الفراء[3]: بـ(من) مقدَّرة؛ لأنه لما كثر دخول (من) علىٰ مميز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه، ثم محل الجر الاتصال، فإن فُصِل نصب حملًا علىٰ الاستفهامية، وجوبًا إنْ فُصِل بجملة أو ظرف وجار ومجرور معًا، وراجحًا إنْ فُصِل بظرف فقط، أو جار ومجرور فقط.

المجرورة خرج ما إذا لم تُجَرّ فإن تمييزها ينصب، **كالأحد عشر** في أن التمييز مفرد منصوب، **والمائة** في أنه مفرد مجرور، فعلىٰ الحالين مفرد؛ لكن تارة ينصب وهو الراجح، وتارة يجر وهذا التفصيل الذي ذكره هو المشهور، وقيل: بوجوب النصب مطلقًا، وقيل: بجواز الجر والنصب مطلقًا[4]، **ولا يُميَّز إلخ** فلا يقال: واحد رجل، ولا اثنا رجلين؛ لأن قولك: رجل يفيد الجنسية والوحدة، وقولك: رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد، فلا حاجة للجمع بينهما، قال عبادة[5]: لكنْ بُحِثَ فيه بأن التمييز يأتي للتأكيد، وصرَّح ابن مالك[6] بجواز

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦ – ٤٨، توضيح المقاصد ٤/ ٣٢٦

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٨١.

(٣) ينظر: الرضي، **شرح كافية ابن الحاجب**، (ليبيا: جامعة قاريونس، (ط:٢)، ١٩٩٦م) ٢/ ٩٦، ٩٧، والسلسيلي، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، ت: الشريف عبدالله البركاتي، (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٩٨٦م) ٢/ ٥٨٠.

(٤) ينظر تفصيل المسألة في: توضيح المقاصد ٤/ ٣٢٤، التصريح ٢/ ٢٧٩.

(٥) حاشية محمد عبادة العدوي علىٰ شذور الذهب ٢/ ٢٩٧

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٣.

إضافة أحد المؤكدين إلىٰ الآخر، فالظاهر هنا الجواز، **ضرورة** أي: من وجهين: تمييز ثنتين وعدم المطابقة، **والله أعلم** ختم بها المتن لأنه ينبغي تفويض العلم لله قال تعالىٰ: ﴿ **وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ** ﴾ (يوسف: ٧٦)، **كالقبض** بفتح العين فيه والكلمتين بعده **بمعنىٰ المقبوض إلخ** لف ونشر مرتب[١] كما في قوله[٢]:

فعل المدام ولونها ومذاقها في مقلتيه ووجنتيه وريقه

وهو أوضح في تأدية المراد من المشوش[٣] فلذا ارتكبه، وإن كان المشوش أحسن عند الأدباء.

بدليل إلخ أي: لأن السنين معدود لا عدد[٤/ ب]، فإضافة عدد إلىٰ سنين للبيان، **والمراد إلخ** لما كان المتبادر المعنىٰ الاصطلاحي عبّر بالمراد. قوله **عليها** أي: حكمها **في موضعين** من ظرفية المفصّل في المجمل؛ لأن المراد بالموضع

---

(١) اللف والنشر: هو ذكر متعدد علىٰ جهة التفصيل والإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرده إليه، ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ص٢٦٨.

(٢) البيت من الكامل، لابن حيوس الدمشقي في: ابن حيوس، **ديوان ابن حيوس**، ت: خليل مردم بك، (دار صادر، ١٩٨٤م) ٢/ ٤٠٩، وأسامة بن منقذ، **البديع في نقد الشعر**، ت: أحمد بدوي، حامد عبدالمجيد، (وزارة الثقافة والإرشاد، الإمارات العربية) ص٧٤، ابن أبي الإصبع، **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، ت: حفني شرف، (الجمهورية العربية المتحدة – المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث) ص ٥٥٩.

(٣) المشوش من أقسام اللف والنشر، وهو ما كان اللف فيه بذكر متعدد علىٰ جهة الإجمال، ينظر: السبكي، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، ت: عبدالحميد هنداوي، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م) ٢/ ٢٤٩.

المبحث، **في حكم** أي: دالٌّ علىٰ حكم، فالظرفية من ظرفية الدَّال في المدلول، والحكم بمعنىٰ المحكوم به أو باقٍ علىٰ معناه، وقال الشيخ عبادة[1]: "من ظرفية المجمل في المفصل، وإضافة حكم للتذكير والتأنيث للبيان"، وهو يقتضي أن الحكم هو الموضع، مع أن الأحسن أنه مضمونه، ويتعيَّن عليه أن يراد بالحكم المحكوم به فتأمل.

فأما الأول فإنها إلخ أي: فأما الموضع الأول فإنه يقال في بيانه: **إنها فيه علىٰ ثلاثة إلخ** قاله عبادة[2]، والذي دعاه إلىٰ ذلك عدم صحة الإخبار عن الأول بقوله: (فإنها إلخ)، لكن ينبغي أن يقول: فإنه يقال في بيان حكمه لا في بيانه هو، فتدبر.

عز وجل حال من لفظ الجلالة بتقدير قد؛ لأن الماضي مخالف للحال، وقد تُقَرّب الماضي من الحال، وما قارب الشيء له حكمه، ولله در القائل[3]:

سألته من ثغره قبلة فقال ثغري لم يجز لثمه
فهاك من خدي واقنع بها ما قارب الشيء له حكمه

وقد يقال: (قد) لتقريب الماضي من الحال الزمانية لا النحوية التي الكلام فيها، إلا أنهم نظروا للَّفظ ماضٍ وحال، ثم إنَّ القرب بـ(قد) ظاهرة أو مقدَّرة

---

(١) حاشية محمد عبادة العدوي علىٰ شذور الذهب ٢/ ٢٩٨

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينسب لمظفر الأعمىٰ، ينظر: الأبشيهي، **المستطرف في كل فن مستظرف**، (بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩ه) ص٢٦٩، والقنوجي، **نشوة السكران من صهباء تذكار الغزلان**، (مصر: المطبعة الرحمانية، ١٩٢٠م) ص١١٢.

واجب عند البصريين[1] إلا الأخفش، وذهب الكوفيون والأخفش[2] إلىٰ عدم وجوب ذلك؛ لكثرة وقوعه حالًا بدون (قد)، والأصل عدم التقدير لاسيما فيما كثر استعماله، نبه عليه المصنف في المغني[3].

﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (البقرة: ١٦٣)، أي: المستحق للعبادة منكم واحد [٥/ أ] لا شريك له، وواحد نعت للبيان؛ لأنَّ إلهًا يحتمل الجنسية والوحدة، فالإتيان بواحد يعين الثاني، ﴿ مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ (النساء: ١) آي: آدم، وفي هذا دليل علىٰ أن المعتبر في التأنيث اللفظ، فيؤيد ما قاله الأشموني فيما سبق[4]، وقد يقال: لا تأييد؛ لأنه لا يلزم استواء الحالين فتدبر.

﴿ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ﴾ (المائدة: ١٠٦) بدل من الموت[5] في قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ تنبيهًا علىٰ أن الوصية مما ينبغي أن لا يتهاون فيه، أو ظرف (حضر)، اثنان: فاعل شهادة، أي: أن يشهد

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الثانية والثلاثين ١/ ٢٥٢، ٢٥٨، وابن هشام، **مُغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب**، ت: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، (دمشق: دار الفكر، (ط:٦)، ١٩٨٥م) ١/ ١٩٥.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الثانية والثلاثين ١/ ٢٥٢

(٣) ١/ ١٩٥

(٤) ينظر: ص١٨ من هذا البحث.

(٥) لا يصح أن تكون (حين الوصية) بدلًا من (الموت) بل الصحيح أن لها ثلاثة اوجه للإعراب: أن تكون ظرفًا للموت، أو ظرفًا لـ(حضر) -كما ذكر المؤلف-، أو بدلًا من (إذا)، ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ت: علي محمد البجاوي، (عيسىٰ البابي الحلبي، ١٩٧٦م) ١/ ٤٦٦.

اثنان، أو خبرها علىٰ حذف المضاف في الأول، أي: ذوا شهادة، أو في الثاني أي: شهادة اثنين، وهذا أولىٰ؛ لأنه تقدير عند الحاجة والأول تقدير قبلها، فهو كنزع الخف قبل الوصول إلىٰ الشط.

﴿ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ (غافر:١١) مفعول مطلق، أي: إماتتين اثنتين "بأن خلقتنا أمواتًا أولًا، ثم صيّرتنا أمواتًا عند انقضاء آجالنا، فإن الإماتة جعل الشيء عادم الحياة ابتداء، أو بتصيير كالتصغير والتكبير، ومن ثم قيل: سبحان من صغَّر البعوض وكبَّر الفيل، وليس ثَمّ نقل من كبر إلىٰ صغر ولا عكسه، والسبب فيه أن الصغر والكبر جائزان علىٰ المصنوع الواحد، وإن خصت الإماتة بالتصيير فاختيار الفاعل أحد معموليه تصيير وصرف له عن الآخر، وقوله: ﴿ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ الإحياءة الأولىٰ وإحياءة البعث، وقيل: الإماتة الأولىٰ عند انخرام الأجل، والثانية في القبر بعد الإحياء للسؤال، والإحياءان ما في القبر والبعث"[1]، و**كذلك** أي في كونه علىٰ الأصل [٥/ ب].

﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ (الكهف: ٢٢)، أي: الخائضون في قصة أهل الكهف[2] في عهد الرسول صلىٰ الله عليه وسلم من أهل الكتاب والمؤمنين، **ثلاثة** قيل قول

---

(١) البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ت: محمد المرعشلي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨ه) ٥/ ٥٣.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المُحيط**، ت: عبد الرزاق المهدي، (دار إحياء التُّراث العربي،٢٠١٠م) ٧/ ١٥٩، والألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، (بيروت: إدارة الطباعة المنيرية وإحياء التراث العربي) ١٥/ ٢٤٥.

اليهود، وقيل: قولًا لسيدٍ من نصارىٰ نجران كان يعقوبيًا[1]، والقول الذي بعده للنصارىٰ أو العاقب منهم وكان نسطوريًّا[2]، والقول الثالث للمسلمين بإخبار الرسول عن جبريل، وأشير إلىٰ إبطال الأولين بتعقيبهما بقوله: ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾، ﴿رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ أي يربعهم بانضمامه لهم، وهذا محل الشاهد، وكان الأحسن أن يقول: الآية؛ لأن الشاهد في باقيها أيضا.

﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾ (النور: ٧)، بالرفع علىٰ الابتداء، أو العطف علىٰ ﴿أَن تَشْهَدَ﴾[3]، ونصب حفص[4] عطفًا علىٰ أربع، وقرأ نافع[5] ﴿أَنَّ غَضَبَ﴾ بتخفيف أنْ، وجَعَل غَضِبَ كـ(فَرِحَ) فعلًا.

---

(١) الفرقة اليعقوبية: فرقة من النصارىٰ، هم أتباع يعقوب البرادعي، يقولون: إن المسيح ذو طبيعة واحدة، قد امتزج فيها عنصر الإله بعنصر الإنسان، ينظر: نوفل، **سوسنة سليمان في أصول العقائد والأديان**، (١٨٧٦م) ص١٥٨.

(٢) الفرقة النسطورية: فرقة من النصارىٰ، نشأت في عهد الخليفة المأمون، ينسبون إلىٰ نسطور الحكيم، يقولون: إن الله واحد ذو أقانيم ثلاثة: الوجود والعلم والحياة، ينظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، (ط٢، ١٩٩٢م) ٢/ ٢٥١، ٢٥٢.

(٣) ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ت: علي محمد البجاوي، (طبعة عيسىٰ البابي الحلبي) ٢/ ٩٦٥، ٩٦٦.

(٤) ينظر: أبو زرعة، **حجة القراءات**، ت: سعيد الأفغاني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، (ط:٥)، ١٩٩٧م) ص ٤٩٥، وابن الجزري، **النَّشر في القراءات العشر**، قدَّم له: الأستاذ/ علي مُحمَّد الضبَّاع، (بيروت: دار الكتب العلميَّة ١٩٩٨م) ٢/ ٣٣١.

(٥) ينظر: ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ت: عبدالعال مكرم، (بيروت: دار الشروق، (ط:٣)، ١٩٧٩م) ص٢٦٠، وحجة القراءات لأبي زرعة ص٤٩٥

القسم الثاني[1] هو من المواضع التي لبس فيها الرجال براقع النساء، ولبس فيه النساء عمائم الرجال[2]، ولذا قيل: أين تلبس الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال؟، ﴿ءَايَتُكَ﴾ (ال عمران: ٤١) خطاب لزكريا، أي: علامتك التي تعرف بها الحمل لتستقبله بالبشاشة والشكر وبها ترتاح من ألم الانتظار، ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ﴾ أي: أن لا تقدر علىٰ تكليمهم ثلاثًا، وإنما حبس لسانه عن مكالمتهم خاصة لتخلص المدة لذكر الله وشكره؛ قضاء لحق النعمة، وكأنه قال: آيتك أن تحبس لسانك إلا عن الشكر، ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾ أي: إشارة، بنحو يدٍ أو رأس، وأصله التَّحرُّك، ومنه الراموز[3] للبحر وقلت في قصيدة:

في رياض قطوفها دانيات تحت أشجارها جرىٰ الراموز [٦/ أ]

والاستثناء منقطع[4]، وقيل: متصل، والمراد بالكلام ما دل علىٰ الضمير، وقُرِئ:

---

(١) من أقسام حكم ألفاظ العدد من حيث التذكير والتأنيث.

(٢) ينظر: الحريري، **مقامات الحريري**، (دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٧٨م) ص١٩٨.

(٣) ينظر: الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، ت: أحمد عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، ط:٤، ١٩٨٧م) ٣/ ٨٨٠، الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ت: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد العرقسوسي، (بيروت: ط:٨، ٢٠٠٥م) ص٥١٢.

(٤) اختلفوا في نوع الاستثناء في قوله تعالىٰ (إلا رمزا) فذهب الزمخشري إلىٰ كونه متصلًا، وذهب ابن عطيه إلىٰ كونه منقطعًا، ينظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط:٣، ١٤٠٧ه) ص١٧٢، وابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ت: عبدالسلام عبدالشافي، (دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م) ١/ ٤٣٢، والراجح أنه متصل، قال أبو حيان في البحر المحيط ٣/ ١٤٠: (قيل: هو استثناء

رَمَزًا[1] كخَدَم جمع رَامِز، ورُمُزًا [2] كرُسُل: جمع رُمُوز، علىٰ أنه حال منه ومن الناس، بمعنىٰ مرامزين كقوله[3]:

متىٰ ما تلقني فردين ترجف روانف إليتيك وتستطارا

نِسوة بكسر النون أفصح من ضمها، ﴿**ءَايَتُكَ**﴾ (مريم: ١٠)، الخطاب لزكريا، وإنما ذكر الليالي هنا والأيام في الآية السابقة؛ للدلالة علىٰ أنه استمر عليه المنع من كلام الناس، والتجرد للذكر والشكر، ثلاثة أيام ولياليهنّ، وقوله: ﴿**سَوِيًّا**﴾ حال من ضمير تُكلِّم، أي: حال كونك سَوِيَّ الخلق ما بك من خرس ولا بكم، يعني: تمنع من الكلام مع سلامة جوارحك ولسانك.

منقطع، إذ الرمز لا يدخل تحت التكليم، ومن أطلق الكلام في اللغة علىٰ الإشارة الدالة علىٰ ما في نفس المشير، فلا يبعد أن يكون هذا استثناء متصلًا علىٰ مذهبه).

(١) نسبت هذه القراءة للأعمش، ينظر: ابن خالويه، **القراءات الشاذة**، (الكندي للنشر والتوزيع) ص٢٠، والبحر المحيط ٣/ ١٤١.

(٢) نسبها ابن خالويه في القراءات الشاذة ص٢٠ ليحيىٰ بن وثاب، بينما نسبها ابن جني للأعمش، ينظر: ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ت: علي ناصف وآخرين، (دار سزكين للطباعة والنشر، (ط:٢)) ١/ ١٦١.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعنترة في: عنترة بن شداد، **ديوان عنترة بن شداد**، ت: محمد مولوي، (بيروت: طبعة المكتب الإسلامي، (ط:٢)، ١٩٨٣م) ص٢٣٤، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ت: عبدالسلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، (ط:٤)، ١٩٩٧م) ٤/ ٢٩٧، ٧/ ٥٠٧، ٥١٤، ٨/ ٢٢، فردين: أي منفردين، الروانف: جمع رانفة وهو ما استرخىٰ من الإليتين، تستطارا: أي تطير.

﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ (المدثر: ٣٠)، "التخصيص لهذا العدد أن اختلال النفوس البشرية في النظر والعمل بسبب القوىٰ الحيوانية الاثني عشر والطبيعية السبع، أو أن جهنم سبع دركات ست منها لأصناف الكفار، وكل صنف يعذب بترك الاعتقاد والإقرار والعمل أنواعًا من العذاب يناسبها، وواحدة لعصاة الأمة يعذبون فيها بترك العمل نوعًا يناسبه، أو أن الساعات أربع وعشرون؛ خمس منها مصروفة في الصلاة، فيبقىٰ تسعة عشر قد تصرف فيما يؤاخذ به"[1]، وقُرِئ[2]:(تسعَةَ عْشَر) بسكون العين؛ كراهة توالي الحركات فيما هو كاسم واحد، وتسعة أعشر: جمع عشير، كيمين وأيمن أو جمع عشر فيكون تسعين، أي: **ملكًا وخازنًا** أي: فالتمييز محذوف، وقدَّره البيضاوي[3] ملكًا، أو صنفًا من الملائكة يلُون أمرها.

قوله **كالتسعة** ولا يرد ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ لما سبق أن العبرة بواحد الموصوف إن كان المعدود صفة، فلا حاجة للجواب بأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه، أو علىٰ حذف مضاف، وإن نقله الشيخ عبادة[4] **تُذَكَّر إلخ** بيان للتشبيه، وإنما ارتكب ذلك مع العشرة المفردة لما سبق، ولما لم يضطر إلىٰ ذلك عند التركيب لاندفاع الضرورة [٦/ ب] بما معها جرت علىٰ الأصل فتدبر، وهذا

(١) تفسير البيضاوي ٥/ ٢٦١، وتكملته: (فيما يؤاخذ به بأنواع من العذاب يتولاها الزبانية).

(٢) قراءة أبي جعفر وطلحة بن سليمان، ينظر: المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/ ٣٣٨

(٣) تفسير البيضاوي ٥/ ٢٦١

(٤) ينظر: حاشية محمد عبادة العدوي علىٰ شذور الذهب ٢/ ٢٩٨، ٢٩٩.

أحسن من قول الشيخ عبادة: "وعشرة في التركيب تطابق فلا يسأل عنها"[1]، فإنه قد يقال مجيئها علىٰ الأصل مع مخالفتها لأخواتها لا يمنع السؤال عنها.

﴿أَحَدَعَشَرَكَوْكَبًا﴾ (يوسف:٤) أي: نجمًا، روي عن جابر أن يهوديًا جاء إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم فقال أخبرني يا محمد عن النجوم التي رآهن يوسف؟ فسكت، فنزل جبريل فأخبره بذلك، فقال: **"إن أخبرتك تسلم"**؟ قال: نعم، قال: **"جريّان والطارق والذيال وقابس وعمودان والفليق والمصبّح والضّروح والفرع ووثّاب وذو الكتفين رآها يوسف، والشمس والقمر نزلن من السماء وسجدن له"**، فقال اليهودي: إي والله إنها لأسماؤها[2].

﴿اثْنَتَاعَشْرَةَ﴾ (البقرة: ٦٠)، بسكون الشين، وقرئ بكسرها وفتحها[3] وهما لغتان فيه فاعلم، من هذا ومما سبق؛ أن عشَرة في التذكير مفتوحة الشين وقد تُسكّن عينها، وفي التأنيث ساكنة الشين، وبعضهم يفتحها، وبعضهم يكسرها[4]،

(١) حاشية محمد عبادة العدوي علىٰ شذور الذهب ٢/ ٢٩٨

(٢) رواه الحاكم في مستدركه في باب تعبير الرؤيا برقم ٨١٩٦/ ٢٣ وقال: "هذا حديث صحيح علىٰ شرط البخاري مسلم ولم يخرجاه" ينظر: الحاكم، **المستدرك علىٰ الصحيحين**، ت: مصطفىٰ عبدالقادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م) ٤/ ٤٣٨.

(٣) قال ابن جني: (القراءة في ذلك "عشْرة" و"عشِرة"، فأما "عشَرة" فشاذ، وهي قراءة الأعمش)، المحتسب في تبيين وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ٨٥.

(٤) ينظر: حاشية الصبان علىٰ الأشموني ٤/ ٩٦.

وأما قوله أي قول جندل بن المثنىٰ[1] كما في عبادة[2] وقيل دُكينُ بن سُعيْد[3]:(**كأن خصييه**)[4] الخ، قبله:

رخو يد اليمنىٰ من الترسُّل من الرضا جَنعْدَلِ التكتّل[5]

يقال مَرَّ يتكتل إذا مَرَّ يقارب الخطو ويحرك منكبيه، قال الجوهري[6]: الخصية بضم الخاء وكسرها مفرد الخصي، قال أبو عمرو[7]: والخصيتان البيضتان، وبغير تاء هما أو جلدتهما، شَبّه الجلدتين مع البيضتين بظرف عجوز

---

(١) هو جندل بن المثنىٰ الطهوي، نسبة إلىٰ جدته طهيّة، شاعر وراجز من بني تميم، كان معاصرًا للراعي وكان يهاجيه، ينظر: الأعلام ٢/ ١٤٠

(٢) ينظر: حاشية محمد عبادة العدوي علىٰ شذور الذهب ٢/ ٢٩٩.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ٧/ ٥٣٠، وهو دكين بن سعيد الدارمي، شاعر أموي، من جلساء عمر بن عبدالعزيز، توفي سنة ١٠٩ه، ينظر: ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ت: أحسان عباس، (دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م) ٣/ ١٢٩٤، ١٢٩٥.

(٤) جزء بيت من الرجز، وهو بتمامه:

كأن خُصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

وهو لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنىٰ أو لسلمىٰ الهذلية في: الدرر اللوامع ١/ ٥٣٢، وحزانة الأدب ٧/ ٤٠٠، ٤٠٤، وهو لجندل بن المثنىٰ في شرح التصريح ٢/ ٤٥٠، وللشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/ ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١، وبلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٥٦٩، ٦٢٤، الشاهد فيه: (ثنتا حنظل) حيث جمع فيه بين العدد والمعدود للضرورة، والأولىٰ أن يقول: حنظلتان.

(٥) جنعدل: الصلب، والتارّ الغليظ، التكتل: مشية القصار، ينظر: القاموس المحيط ٩٨٠، و١٠٥٢.

(٦) ينظر: الصحاح ٦/ ٢٣٢٧.

(٧) المصدر السابق، وهو: أبو عمرو بن العلاء.

فيه حنظلتان، وقول الشيخ عبادة[١]: شبّه جلدة الأنثيين بحنظلتين في جراب فيه نظر، وخص العجوز لأنه لا تستعمل الطيب حتىٰ يكون في ظرفها ما يتزين به، والتدلدل: الاضطراب والتحرك[٢]، وروي: ظرف جراب[٣]، والحنظل: اسم جنس الواحد حنظلة، أضاف ثنتا إلىٰ حنظل، وهو واقع علىٰ جميع الجنس، كأنه ثنتان من الحنظل [٧/ أ]، وقد أورد البيت ثعلب في فصيحه[٤] شاهدًا علىٰ حذف التاء في التثنية، والواجب إثباتها.

من ذلك أي من الثلاثة والعشرة وما بينهما من حيث جمع التمييز والاستثناء بالنظر لغير العشرة فتذكر، **إلا في ضرورة** كقوله[٥]:

---

(١) ينظر: حاشية محمد عبادة العدوي علىٰ شذور الذهب ٢/ ٢٩٩

(٢) ينظر: المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، ت: غريد الشيخ، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م) ص ١٢٩٣.

(٣) عجز هذا البيت له عدة روايات؛ روىٰ : ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل، وروىٰ: سحقٌ جرابٍ فيه ثنتا حنظل، وروىٰ: ظُرْفُ جِرَابٍ فيه ثِنْتَا حَنْظِلِ، ينظر: القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ت: رمضان عبدالتواب، وصلاح الدين الهادي، (الكويت: دار العروبة) ص٣٥١.

(٤) ثعلب، **كتاب الفصيح**، ت: عاطف مدكور، (دار المعارف) ٣١٩

(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في: الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، شرح: علي فاعور، (دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م) ٢/ ٣١٠، وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٠، ٣٧٣، وبلا نسبة في: شرح ابن الناظم ص٥١٨، وابن هشام، **أوضح المسالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك**، ت: مُحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصريَّة، ١٩٩٨م) ٤/ ٢٥٣، ردائي: أراد به السيف، الأهاتم: أراد به بني سنان بن الأهتم، وسمي بذلك لأنه كسرت ثنيته يوم الكُلاب، والهتم كسر الثنايا من أصلها.

ثـلاث مئـين للملـوك وفىٰ بهـا ردائي وجلَّت عـن وجـوه الأهـاتم

يريد أن ثلاثة من الملوك قُتِلوا في المعركة، وكانت دياتهم ثلاثة مائة بعير، فرهن رداءه بالديّات الثلاث، فقصده الافتخار بذلك، وهذا نظير رهن حاجب بن زرارة[1] قوسه عند كسرىٰ علىٰ أن يضمن له عدم إفساد العرب[2]، وذلك أنه لـمَّا أجدبت تميم بدعاء النبي –صلىٰ الله عليه وسلم– استأذن حاجبٌ كسرىٰ في ذهاب العرب إلىٰ ريف العراق، فقال له: ومن يضمن لي إفسادهم؟ فقال: أنا، قال: من يضمنك؟ قال: هذه قوسي رهن علىٰ ذلك، فاستخفَّه كسرىٰ وجلساؤه وضحكوا عليه، فقيل له: هم العرب لا يغدرون فَرَضِي، فلما أخصبت تميم بدعاء النبي –صلىٰ الله عليه وسلم– وقد مات حاجب، ذهب عطارد ابنه إلىٰ كسرىٰ فطلب منه القوس، فقال: إنك لم تسلّمني، قال: أنا وارث أبي، وإن لم آخذ القوس يصير ذلك عارًا لنا عند العرب، وقد وفينا، فسلّمها له وكساه حُلّة، فَعُدّت هذه القوس من مفاخر تميم، كما قيل[3]:

تزهـو علينـا بقـوس حاجبهـا زهـو تمـيم بقـوس حاجبهـا

---

(1) هو حاجب بن زرارة التميمي، من سادات العرب في الجاهلية، أدرك الإسلام وأسلم، توفي سنة ٣ه، ينظر: ابن حجر العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ت: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، (دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م) ٣/ ٣٤٩

(2) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ٧/ ٣٧١.

(3) البيت من المنسرح، وهو للمطراني، ينظر: الثعالبي، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار المعارف) ص٦٢٦، والثعالبي، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، ت: مفيد قميحة، (دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م) ٢/ ١٤.

ذكره الحلبي أوائل السيرة[١]، وأغرب من ذلك ما ذكره ابن عبد ربه في العقد الفريد[٢]: أن الحارث بن ظالم الذبياني لما قتل ابن الأسود بن المنذر، غزا الأسود ذبيان وسبىٰ وأخذ الأموال، ثم إن سيار بن عمر بن جار الفزاري التزم له بديّة ابنه ألف ناقة، ورهن قوسه عليها حتىٰ دفعها، وفي ذلك يقول[٣]:

نحن رَهَنَّا القَوْسَ ثُمّتَ فُودِيت بأَلْفٍ علىٰ ظَهْرِ الفَزَارِيِّ أَقْرَعَا

وقال أيضًا[٤]:

بدِيَةِ ابنِ الملكِ الحُلاَحِلِ فافتكّها من قبلِ عامٍ قابلِ

وكان هذا قبل قصة حاجب بن زرارة كما في العقد.

وقوله: جلَّت بالتشديد بمعنىٰ جلت بالتخفيف، وفاعله ضمير ردائي[٥]، وأراد بوجوه الأهاتم: أعيانهم، والأهاتم: جمع أهتم وهم بنو سنان الأهتم؛ سمي

---

(١) ينظر: الحلبي، **السيرة الحلبية** ١/ ١٠، ١١ وفيها: " فلما وفد عطاردٌ علىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم دفعها للنبي فلم يقبلها، وقال: إنما يلبس هذه الحلة من لا خلاق له"، والحلبي: هو علي بن إبراهيم بن أحمد، مؤرخ، فقيه، أصولي، له: السيرة الحلبية، توفي بالقاهرة سنة ١٠٤٤ه، ينظر: معجم المؤلفين ٢/ ٣٨٦.

(٢) ينظر: ابن عبد ربه، **العقد الفريد**، ت: مفيد بن محمد قميحة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م) ٦/ ١٥، ١٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لقراد بن حنش، في: التبريزي، **شرح ديوان الحماسة**، (بيروت: عالم الكتب) ٢/ ١٧٤، وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٤، وقيل: لسيار الْفَزارِيّ، فِي: العقد الفريد ٦/ ١٦، والأصفهاني، **الأغاني**، ت: علي مهنا وسمير جابر، (لبنان: دار الفكر) ١١/ ١١٧.

(٤) ينظر: الأغاني ١١/ ١١٨

(٥) هكذا في المخطوط، وهذا لا يستقيم؛ إذ إن فاعل (جلَّت) ضمير مستتر تقديره (هي) يعود علىٰ (ثلاث مئين)، و(رداء) فاعل للفعل (وفىٰ)، وياء المتكلم مضاف إليه.

بذلك لانكسار ثنِّيته، ومئين بكسر الميم أفصح من ضمها، **لمفرد** أي نكرة؛ لأن التمييز لا يكون إلا كذلك، وإنما كان مفردًا نكرة لأنه لبيان حقيقة المعدود، وهو يحصل بالمفرد النكرة التي هي في الأصل، وذهب الفراء[1] إلىٰ جواز جمعه، وظاهر آية ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ﴾ يشهد له كما في التصريح[2]، قوله **منصوب**؛ أما في التسعة والتسعين وما بينهما فلتعذر الإضافة مع النون التي في صورة نون الجمع، وأما في أحد عشر فلامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، لو قيل: خمسة عشر عبد مثلًا، **وما بينهما** أي بين الأحد عشر والتسعة والتسعين، وهذا شامل للاثني عشر لتسعة عشر، ولعشرين إلىٰ التسعين، مع النيف كثلاثة وعشرين، وخمسة وثلاثين، أو بدونه فتدبر.

﴿نَقِيبًا﴾ (المائدة: ١٢)، شاهدًا من كل سبط ينقّب عن أحوال قومه ويفتش عنها، أو كفيلًا يكفل عليهم بالوفاء بما أمروا به، ﴿ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾ (الأعراف: ١٤٢) ذا القعدة بعشر من ذي الحجة[٧/ ب].

﴿أَرْبَعِينَ﴾ (الأعراف: ١٤٢) أي بالغا أربعين فهو حال، قيل: إنَّ موسىٰ وعد بني إسرائيل بمصر أن يأتيهم بعد مهلك فرعون بكتاب من الله، فيه بيان ما يأتون ويذرون، فلما هلك سأل ربه فأمره بصوم ثلاثين، فلما أتم أنكر

(١) قال أبو حيان: (وفي كتاب الصفار البطليوسي، عن الفراء لا يقول: ثلاث مئين إلا من لا يقول ألف، وإنما يقول: عشر مئين، ومن يقول ألف ولا يقول عشر مئين لا يقول ثلاث مئين، ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة في الكلام). ارتشاف الضرب ٢/ ٧٤٥.

(٢) ينظر: التصريح ٢/ ٤٦٢

خَلُوفَ فِيه فتسوّك[1]، فقالت الملائكة: كنا نشم من فيك رائحة المسك، فأفسدته بالسواك، فأمره الله تعالىٰ أن يزيد عشرًا تكفيرًا لفعله، وقيل: أمره أن يتخلَّىٰ ثلاثين بالصوم والصلاة، ثم أنزل عليه التوراة في العشر وكلمه فيها، ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ (ص: ٢٣)، بالدين والصحبة[2]، والإتيان بأخي مع اسم الإشارة من لطائف التنزيل لأنه مقام تظلم، وكذلك تأكيد نعجة بواحدة، والنعجة: أنثىٰ الضأن كناية عن المرأة.

وأما قوله وارد علىٰ قوله: (مفرد) ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ﴾ (الأعراف: ١٦٠)، أي: صيَّرناهم قطعًا متميزًا بعضهم عن بعض، واثنتي عشرة: مفعول ثانٍ لقطَّع، فإنّه مُضمَّن معنىٰ صيَّر، أو حال، وتأنيثه للحمل علىٰ الأمة أو القطعة، **فليس أسباطًا تمييزًا**؛ لأنه لو كان تمييزًا لذُكِّر العددان وأُفرِد التمييز؛ لأنّ السبط مذكر، وقيل: تمييز؛ لأنه قد يكون جمعًا إذا صدق علىٰ كل واحد من العدد كما هنا، فإن المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطًا موضع قبيلة، وكأنه قيل: اثنتي عشرة قبيلة، وعليه فترك التذكير نظرًا للمعنىٰ وهو التأنيث، لأن ذكر (أممًا) رجَّحه.

---

(١) (أي كره أن يكلم ربّه وريح فمه ريح فم الصائم فتسوّك)، البروسوي، **روح البيان في تفسير القرآن**، (مطبعة عثمانية، ١٣٣١ه) ٣/ ٢٢٨.

(٢) تفسير البيضاوي ٥/ ٢٧

بل بدل أي بدل كل من كل، ولا يَرِد أن المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي، وقد يُخرَّج القرآن علىٰ غير الغالب، كما في قراءة التنوين[1] في: ﴿**ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ**﴾ (الكهف:٢٥)، ذكره الصبان[2]، وبه يندفع اعتراض التصريح الذي نقله عبادة[3]، بأنه لا يحسن تخريج القرآن علىٰ غير الغالب، **مخفوض** وشذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله[4]:

إذا عَاشَ الفتىٰ مَائتينِ عامًا فقد ذَهَبَ اللّذاذةُ والفَتَاءُ

[٨/ أ] ولا يقاس عليه، وأجاز ابن كيسان المائة درهمًا، والألف دينارًا، بنصب التمييز كما في الأشموني[5]، **تمييزه** فاعل لمنتصب، وفي نسخة: مُميِّزه.

كم الاستفهامية أي فتمييزها منصوب، وسيذكر المصنف أنه مفرد، وهذا في غير المجرورة، أما المجرورة فستأتي، وإنما أفرد ونصب لأنه لم يسمع إلا

---

(١) قراءة العشرة ماعدا حمزة والكسائي وخلف، ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢١٠، والأصبهاني، **المبسوط في القراءات العشر**، ت: سبيع حمزة، (مجمع اللغة العربية، دمشق) ص٢٧٦.

(٢) حيث قال: (ويمكن أن يجاب أيضًا أن المحل لمّا كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع الحالّ في ذلك المحل في حكم المفرد بأن يراد منه الجنس المتيقن تحققه في واحد، فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتىٰ يرد المحذور، فتأمل) حاشية الصبان ٤/ ٩٥.

(٣) ينظر: حاشية عبادة ٢/ ٣٠٠

(٤) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبيع في: الكتاب ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢، شرح ابن الناظم ص٤٢٠، والدرر ١/ ٥٣٤، وشرح التصريح ٢/ ٤٥٧، وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٣، وبلا نسبة في: أوضح المسالك ٤/ ٢٥٥.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٦٢٣.

كذلك، فالعلة السماع كما قال الدماميني[1]، أو لأن كم الاستفهامية مقدرة بعدد مقرون باستفهام، فأشبهت العدد المركب فأفرد مميزها ونصب كمميّزه، قوله: **بمعنىٰ أي عدد** فالسؤال بها عن كمية الشيء **خلافًا للكوفيين**[2] فإنهم يجيزون جمعه مطلقًا، نحو كم عبيدًا ملكت؟، وجعله البصريون[3] حالًا، والتمييز محذوف، أي كم نفسًا ملكت حال كونهم عبيدًا، أي مملوكين، وكذا إن قلت: كم لك غلمانًا؟ فالتقدير: كم نفسًا استقروا لك حال كونهم غلمانًا، أي: خُدَّامًا، فلو قلت: كم غلمانًا لك؟ لم يتمشَّ هذا التخريج إلا علىٰ رأي الأخفش[4] في

(١) ينظر: الدماميني، **تحفة الغريب في الكلام علىٰ مغني اللبيب قسم الأدوات والحروف**، ت: محمد مختار اللوحي، (الأردن :عالم الكتب الحديث، ٢٠١١م) ٢/ ٦٥٣، بعد أن ذكر أدلة البصريين في كون تمييز (كم) الاستفهامية مفردًا منصوبًا قال: (والأولىٰ الإحالة في مثل ذلك علىٰ السماع، ولا ضرورة تدعو إلىٰ ارتكاب هذه الأوجه الضعيفة المتكلفة).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٧٩ ، وابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، اعتنىٰ به: محمد عاشور، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،٢٠٠١م) ص٣٣١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ١٥٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٦٥٢، شرح الأشموني علىٰ الألفية ١/ ٢٥٢.

والعامل المعنوي: ما تضمن معنىٰ الفعل دون حروفه، ويشمل:

أ. الظروف: وقد اختلفوا في جواز تقديم الحال عليه، فمنعه سيبويه، وأجازه الأخفش بشرط تقديم المبتدأ علىٰ الحال نحو: زيدٌ قائمًا في الدار، قال ابن مالك: (ومحل الخلاف في جواز تقديم الحال علىٰ عاملها الظرف إذا توسط، فإن تقدم علىٰ الجملة نحو: قائمًا زيدٌ في الدار، امتنعت المسألة إجماعًا).

ب. العامل غير الظرفي كأسماء الإشارة وغيرها، وهذه لا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليها، ينظر: الكتاب ١/ ٢٧٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك ص٧٥٣، شرح الكافية للرضي ١/ ٦٥٢-٦٥٤، حاشية الصبان علىٰ الأشموني ٢/ ٢٧١.

تجويز تقديم الحال علىٰ عاملها المعنوي، كما قاله الدماميني[1]، وذهب الأخفش[2] إلىٰ جواز جمعه إذا أردت أصنافًا من الغلمان وإلا فلا، وهو أحسن.

تمييز كم الأَوْلَىٰ حذف (تمييز) كما في بعض النسخ؛ لأن الملحق بالعدد (كم) لا تمييزها فتدبر، قال عبادة[3]: ولم يجعل هذا قسمًا مستقيمًا إفراده وجمعه؛ لأنه دائمًا مجرور بخلاف تمييز الاستفهامية المجرورة، فإنه يجر تارة وينصب أخرىٰ، فلذا جعله قسمًا بذاته، **مجهول الجنس والمقدار** أي: عند السامع قبل الإتيان بما بعدها، ويبين إبهام الجنس بالتمييز كما يأتي، وإبهام المقدار بالبدل التفصيلي، واعلم أن جهل الجنس والمقدار مشترك بين الاستفهامية والخبرية، وفي رافعه؛ إلا أن البدل التفصيلي لا يرفع إبهام المقدار في الاستفهامية، بل الذي يرفعه الجواب، **يستعمل للتكثير** هذا مخرج للاستفهامية فإنها بمعنىٰ أي عدد، **الافتخار** أي: افتخار المتكلم أي: إظهار فخره، وقوله: **والتعظيم** أي: إظهار العظمة، ولا حاجة لقول عبادة[4] أي: وأثر التعظيم أي: العظمة، فتأمل، **بمن مضمرة** ظاهره [٨/ ب] منعُ ظهور (مِن) عند دخول حرف الجر علىٰ (كم) وهو المشهور؛ لأن حرف الجر الداخل علىٰ (كم) عوض من اللفظ بـ(من) المضمرة، وقيل: يجوز، نحو: بكم من درهم اشتريت؟، واعلم أنَّ (من) تدخل علىٰ مميز (كم) الخبرية والاستفهامية؛ فشاهد الخبرية نحو ﴿ **وَكَم**

(١) ينظر: تحفة الغريب في الكلام علىٰ مغني اللبيب ٢/ ٦٥٣.

(٢) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ت: عبدالحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، (ط:٣)،١٩٩٦م) ١/ ٣١٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٧٩، والمساعد لابن عقيل ٢/ ١٠٩.

(٣) حاشية عبادة علىٰ الشذور ٢/ ٣٠١.

(٤) المصدر السابق.

﴿ مِّن مَّلَكٍ ﴾ (النجم:٢٦)، واستشهد في المطول[١] للاستفهامية بقوله تعالىٰ: ﴿ سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةم بَيِّنَةٖ ﴾ (البقرة:٢١١)، رادًّا به توقف الرضي[٢] في دخول (مِن) علىٰ مميز الاستفهامية، ودخولها علىٰ مميز الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية.

لا بالإضافة[٣] "يُحتمل أنّ المراد نفس الإضافة، إن كان الزجاج[٤] يقول بأن جر المضاف إليه بالإضافة، ويحتمل أن المراد المضاف، إن كان يقول إن جر المضاف إليه بالمضاف" عبادة[٥]، **خلافًا للزجاج** ردَّه في التصريح[٦] بأن (كم) بمنزلة عدد مركب، وهو لا يعمل الجر في مميزه، فكذا ما كان بمنزلته، قاله ابن خروف[٧]، انتهىٰ، وهذا مفقود في الخبرية، فإنها بمنزلة العشرة والمائة، وهما يعملان الجر في مميزهما فكذا هي، فلذلك كان الأصح أن الجر فيها بالإضافة كما سبق، فاندفع قول العلامة الصبان في قول الأشموني في الخبرية (الجر هنا

---

(١) التفتازاني، **المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، ت: عبدالحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، (ط:٣)، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م) ص٤١٧.

(٢) قال الرضي: "(وتدخل من فيهما)، أي في مميزيهما، أما في الخبرية فكثير نحو: (وكم من ملك في السموات)، و:(كم من قرية)، وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف إليه (كم)، وأما مميز (كم) الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجرورا بمن، في نظم ولا نثر، ولا دل علىٰ جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته"، شرح الكافية ٣/ ١٥٧.

(٣) هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة. فالجر بـ(من) مقدرة، ينظر: الكتاب ٢/ ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٠٥.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص٢٧١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٧٩.

(٥) حاشية عبادة علىٰ شرح الشذور ٢/ ٣٠١

(٦) ينظر: التصريح ١/ ٦٧١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤١٩، ٤٢٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٣٦.

بإضافة "كم" علىٰ الصحيح، إذ لا مانع منها): "يُوهِم أنَّ في الاستفهامية مانعًا من الإضافة فانظره"[1] [٩/ أ]، **وإنما لم أذكر إلخ** جواب عن سؤال حاصله: أنَّه اقتصر في (كم) الاستفهامية علىٰ المجرورة، وأحال حكمها علىٰ الأحد عشر مع أنه لم يذكرها، وذكر حكم العشرة وما تحتها والمائة وما فوقها ولم يذكر حكم ما بينهما، ففيه قصور وإحالة علىٰ مجهول، **كم الاستفهامية** أي: غير المجرورة كما قدمنا، اختصرت إعادته، قال عبادة[2]:"يحتمل أن المراد فلذا تركت إعادته، ويحتمل أن إعادته معمول لمحذوف أي: تاركًا إعادته، أو إعادته منصوب علىٰ نزع الخافض، وفي العبارة حذف مضاف إي: بإعادته، أي: بسبب ترك إعادته"، أما الاحتمال الأول فتضمين نحوي؛ وهو إشراب كلمة معنىٰ أخرىٰ، وهل هو حقيقة؛ لأن الكلمة مستعملة في معناها لكنها ملوحة لغيره، أو مجاز لأنها مستعملة في غير معناها، أو جمع بينهما، خلاف، وأما الاحتمال الثاني فتضمين بياني؛ وهو تقدير حال محذوفة، وأما الاحتمال الثالث؛ ففيه أنَّ حذف الجار لا ينقاس إلا مع (أنّ) و(أنْ) مع أمن اللبس، كما في الخلاصة[3] خصوصًا، ويزيد بالاحتياج إلىٰ تقدير المضاف.

والحمد لله ختم بالحمد كما ابتدأ به؛ ليحصل لما بينهما اليمن مع موافقة هذا الاختتام لأهل الجنة ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (يونس:

---

(١) حاشية الصبان علىٰ الأشموني ٤/ ١١٥

(٢) حاشية عبادة ص٣٠٢

(٣) أشار إلىٰ قول ابن مالك:

وعــدّ لازمًا بحــرف جــرّ	وإن حُــذف فالنصب للمنجرّ
نقلًا وفي (أنَّ) و(أنْ) يطردُ	مع أمن لبس كعجبت أن يدُوا

١٠) [٩/ ب]، **علىٰ إحسانه** يحتمل أنَّ (علىٰ) بمعنىٰ اللام، كقوله: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٥)، ويحتمل أنْ تكون مستعملة في معناها المشهور وهو الاستعلاء[١]، قال بعضهم: ولعله لوحظ فيه من البلاغة الإشارة إلىٰ تفخيم الحمد، واستشكل بأمرين: أحدهما: أن الحمد من جملة النعم، الثاني: أن إرادة الاستعلاء علىٰ النعمة مُخِلٌّ بالبلاغة في هذا المحل، ولهذا كانت النعمة في الغالب إذا ذكرت مع الحمد في القرآن لم تقترن بعلىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ﴾ (الكهف: ١)، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ (الأنعام: ١)، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ﴾ (فاطر: ١)، وحيث أشير إلىٰ ذكر النقمة أتي بـ(علىٰ) كقوله –صلىٰ الله عليه وسلم– إذا رأىٰ ما يكره:(**الحمد لله علىٰ كل حال**)[٢]، إشارة إلىٰ ستر النقمة واستعلاء الحمد عليها، أفاده الدماميني في الهندية[٣]، **وقد أتيت علىٰ ما أردت إيراده** أي: أتيت بما اخترته وانتخبته، ففيه مدحة لهذا الشرح، **ولله** أي: لا غيره كما يفيده التقديم، **موقوفًا** أي: محبوسًا، **يوم الدين** خصّه لأنه مظهر نفع الغفران، وهذا مقتبس من آية ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ

(١) وإنما تعدَّىٰ فعل التكبير بها لتضمُّنه معنىٰ الحمد، قال الزمخشري في الكشاف١/ ٢٢٨: "كأنَّه قيل: ولِتُكَبِّروا الله حامدين علىٰ ما هداكم".

(٢) أخرجه البيهقي في: البيهقي، الدعوات الكبير، ت: بدر بن عبدالله البدر، (الكويت: غراس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م) برقم (٣٢٥) ٢/ ٨٦ والحديث: كان النبي صلىٰ الله عليه وسلم إذا أتاه الأمر يسره قال : (الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات)، وإذا أتاه الأمر يكرهه قال : (الحمد لله علىٰ كل حال).

(٣) الحاشية الهندية: هي تحفة الغريب في الكلام علىٰ مغني اللبيب، ولم أجد فيها هذا النص.

﴿لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾ (الشعراء:٨٢)، وهو من محسنات البديع[١]، وقد بسطنا القول فيه في أوائل حاشية الكافي في العروض[٢] بما لا مزيد عليه، والله تعالىٰ أعلم.

وقد تم هذا الختم المبارك علىٰ يد مؤلفه الفقير: محمد سعد عياد، هداه الله إلىٰ مناهج الرشاد، بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٥٠هـ من هجرة النبي صلىٰ الله عليه وسلم، وشرف وكرم.

(١) يعني الاقتباس، (أن تدرج كلمة من القرآن أو آية منه في الكلام؛ تزيينًا لنظامه، وتضخيمًا لشأنه)، طبانة، **معجم البلاغة العربية**، (لبنان: دار الجيل، ١٩٨٧م) ص٥١٩.

(٢) لم أقف علىٰ هذه الحاشية، وقد ذكرها محقق كتاب (تحفة الأذكياء بأخبار بلاد الروسيا) من ضمن مؤلفات الشيخ الطنطاوي، ينظر: ص١٩.

الْخَاتِمَةُ:

الحمدُ لله الَّذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، والصَّلاة والسَّلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين، سيِّدنا ونبيِّنا مُحمَّد بن عبد الله، وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلىٰ يوم الدِّين، أَمَّا بعدُ:

فما سبق كان دراسة علميَّة لمخطوط: (ختم علىٰ شذور الذهب لابن هشام) لمحمد عياد الطنطاوي، وقد بذلتُ جهدي في إظهار وتوضيح الجوانب العلميَّة للكتاب، وإبراز بعض الجوانب المهمَّة له من خلال النَّتائج الَّتي توصَّلتُ إليها، وهي ما يأتي:

١- هذا المخطوط من المؤلفات القيِّمة والنَّافعة لأهل الاختصاص.

٢- أن الشيخ محمد عياد الطنطاوي من العلماء الذين أسهموا في نشر اللغة العربية في بلاد روسيا وأوروبا عمومًا.

٣- اعتمد المؤلف علىٰ طريقة المزج؛ حيث مزج كلام ابن هشام بكلامه، واستخدم أساليب عديدة في الشرح والتعليق.

٤- أورد الطنطاوي كثيرًا من المسائل النحوية، واعتمد علىٰ مصادر متنوعة، سواء من العلماء أم من الكتب، كما ضمّن المخطوط بعض المسائل البلاغية والصرفية.

وختامًا أسأل الله أَنْ يتقبَّل منِّي هذا العمل، وَأَنْ يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وَأَنْ يعفوَ عني، ويغفر زللي فيه، وَأَنْ يختم بالصَّالحات أعمالي، إِنَّهُ ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أَنِ الحمد لله رَبِّ العالمين.

ثبت المصادر والمراجع:

١- الأبشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد، **المستطرف في كل فن مستظرف**، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

٢- الأزهري، خالد بن عبدالله الجرجاوي، **التصريح بمضمون التوضيح**، ت: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٣- الأشموني، علي بن محمد، **منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م.

٤- ابن أبي الإصبع، عبدالعظيم بن الواحد بن ظافر، **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، تحقيق: حفني شرف، الجمهورية العربية المتحدة – المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي.

٥- الأصبهاني، أحمد بن الحسين، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة، مجمع اللغة العربية – دمشق.

٦- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، **الأغاني**، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، لبنان: دار الفكر.

٧- الألوسي، محمود شكري، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، بيروت: إدارة الطباعة المنيرية وإحياء التراث العربي.

٨- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.

٩- الأنصاري، أبو يحيىٰ زكريا، **بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب**، تحقيق: خلف القيسي، عمّان: دار يافا العلمية، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

١٠- البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، اعتنىٰ به: محمود الجميل، مكتبة الصفا،٢٠٠٣م

١١- البغدادي، إسماعيل بن محمد، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**، دار إحياء التراث العربي، ١٩٥١م.

١٢- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، (ط:٤)، ١٤١٨هـ.

١٣- إسماعيل حقي البروسوي، **روح البيان في تفسير القرآن**، مطبعة عثمانية، ١٣٣١ه.

١٤- البيضاوي، عبدالله بن عمر، **تفسير البيضاوي**، تحقيق: محمد المرعشلي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨ه.

١٥- البيهقي، أحمد بن الحسين، **الدعوات الكبير**، تحقيق: بدر البدر، الكويت: غراس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

١٦- التبريزي، يحيىٰ بن علي، **شرح ديوان الحماسة**، بيروت: عالم الكتب.

١٧- التفتازاني، مسعود بن عمر، **المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، ت: عبدالحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، (ط:٣)، ٢٠١٣م.

١٨- الثعالبي، عبدالملك بن محمد، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف.

١٩- الثعالبي، عبدالملك بن محمد، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.

٢٠- ثعلب، أحمد بن يحيىٰ بن سيار، **كتاب الفصيح**، تحقيق ودراسة: د. عاطف مدكور، دار المعارف.

٢١- الجزريُّ، مُحمَّد بن مُحمَّد، **النَّشر في القراءات العشر**، قدَّم له: علي مُحمَّد الضبَّاع، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ١٩٩٨م.

٢٢- الجندي، أنور، **أعلام لم ينصفهم جيلهم**، الدار القومية للطباعة والنشر.

٢٣- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٢٤- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، تحقيق: علي ناصف وآخرون، دار سزكين للطباعة والنشر، (ط:٢).

٢٥- الجوهري، إسماعيل بن حماد، **تاج اللغة وصحاح العربية**، ت: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، (ط:٤)، ١٩٨٧م.

٢٦- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، **الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط**، ت: صالح الشاعر، القاهرة: مكتبة الآداب.

٢٧- الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، **المستدرك علىٰ الصحيحين**، ت: مصطفىٰ عبدالقادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.

٢٨- ابن حجر العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ت: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

٢٩- الحلبي، علي بن إبراهيم بن أحمد، **السيرة الحلبية**.

٣٠- أبو حيَّان، مُحمَّد بن يوسف، **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، تحقيق: د.رجب عثمان مُحمَّد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م

٣١- أبو حيَّان، مُحمَّد بن يوسف، **البحر المُحيط في التَّفسير**، تحقيق: د.عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التُّراث العربي، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٣٢- محمد بن سلطان بن حيوس، **ديوان ابن حيوس**، ت: خليل مردم بك، دار صادر، ١٩٨٤م.

٣٣- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: د.عبدالعال مكرم، بيروت: دار الشروق، (ط:٣)، ١٩٧٩م.

٣٤- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **القراءات الشاذة**، الكندي للنشر والتوزيع.

٣٥- الدماميني، محمد بن أبي بكر، **تحفة الغريب في الكلام علىٰ مغني اللبيب قسم الأدوات والحروف**، تحقيق: محمد اللوحي، الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠١١م.

٣٦- الدماميني، محمد بن أبي بكر، **المنهل الصافي في شرح الوافي**، تحقيق: فاخر جبر، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.

٣٧- ابن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، حققه وقدم له: فايز محمد، بيروت: دار الكتاب العربي، (ط:٢)، ١٩٩٦م.

٣٨- الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ت: عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م.

٣٩- الرضي، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، ليبيا: جامعة قاريونس، (ط:٢)، ١٩٩٦م.

٤٠- أبو زرعة، عبدالرحمن بن زنجلة، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: مؤسسة الرسالة، (ط:٥)، ١٩٩٧م.

٤١- الزركلي، محمود بن محمد، **الأعلام**، (ط:٤)، دار العلم للملايين، بيروت.

٤٢- الزمخشري، محمود بن عمرو، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، بيروت: دار الكتاب العربي، (ط:٣)، ١٤٠٧هـ.

٤٣- السبكي، تقي الدين علي بن عبدالكافي، **إبراز الحكم من حديث رفع القلم**، تحقيق: كيلاني خليفة، بيروت: دار البشائر، ١٩٩٢م.

٤٤- تاج الدين السبكي، عبدالوهاب بن علي، **طبقات الشافعية الكبرىٰ**، ت: عبدالفتاح الحلو، محمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٤م.

٤٥- السبكي، علي بن عبدالكافي، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، ت: عبدالحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.

٤٦- ابن السراج، محمد بن السري، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، (ط:٣)، ١٩٩٦م.

٤٧- السلسيلي، محمد بن عيسىٰ، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، ت: الشريف عبدالله البركاتي، مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٩٨٦م.

٤٨- سيبويه، عمرو بن عثمان، **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السَّلام هارون، القاهرة: الخانجي، (ط:٣)، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٤٩- السُّيوطيُّ، عبدالرَّحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنَّظائر في النَّحو**، تحقيق: عبدالإله نبهان، وغازي طليمات، دمشق: مجمَّع اللُّغة العربيَّة، ١٩٨٧م.

٥٠- الشاطبي، إبراهيم بن موسىٰ، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عبدالمجيد قطامش، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

٥١- الشنقيطي، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع علىٰ همع الهوامع**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ه/ ١٩٩٩م.

٥٢- الشهرستاني، محمد بن عبدالكريم، **الملل والنحل**، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، (ط٢)، ١٩٩٢م.

٥٣- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، **حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني**، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

٥٤- طبانة، بدوي، **معجم البلاغة العربية**، لبنان: دار الجيل، ١٩٨٧م.

٥٥- الطبراني، سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥ه/ ١٩٩٤م.

٥٦- الطنطاوي، محمد عياد، **تحفة الأذكياء بأخبار بلاد الروسيا**، قدم لها: محمد عيسىٰ صالحية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ه/ ١٩٩٢م.

٥٧- الطنطاوي، محمد بن عياد، **مختصر شرح آخر قطر الندىٰ**، مخطوط.

٥٨- ابن عابدين، محمد أمين، **رد المحتار علىٰ الدر المختار**، تحقيق: عادل عبدالموجود، علي معوّض، بيروت: دار الكتب العلمية.

٥٩- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، تحقيق: مفيد بن محمد قميحة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٦٠- العدوي، محمد بن عبادة، **حاشية الشيخ محمد عبادة علىٰ شذور الذهب**، المطبعة الوهبية البهية، ١٢٩٢هـ.

٦١- ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبوجناح، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٩م.

٦٢- ابن عصفور، علي بن مؤمن، **الممتع في التصريف**، ت: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ١٩٨٧م.

٦٣- ابن عطية، عبدالحق بن غالب، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.

٦٤- ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، **المساعد علىٰ تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد بركات، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرىٰ، (ط:٢)، ٢٠٠١م.

٦٥- العكبري، عبدالله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبعة عيسىٰ البابي الحلبي.

٦٦- عنترة بن شداد، **ديوان عنترة بن شداد**، تحقيق: محمد سعيد مولوي، بيروت: طبعة المكتب الإسلامي، (ط:٢)، ١٩٨٣م.

٦٧- الفارضي، محمد الحنبلي، **شرح الفارضي علىٰ ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد مصطفىٰ الخطيب، دار الكتب العلمية، ١٤٣٩هـ.

٦٨- الفرَّاء، يحيىٰ بن زياد، **معاني القرآن**، ت: أحمد نجاتي، ومُحمَّد عليّ النَّجَّار، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القوميَّة، (ط:٢)، ٢٠١٣م.

٦٩- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، **ديوان الفرزدق**، شرح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

٧٠- الفيروزآبادي، محمد يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد العرقسوسي، بيروت، (ط:٨)، ٢٠٠٥م.

٧١- القرطبي، محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م.

٧٢- القزويني، محمد بن عبدالرحمن، **الإيضاح في علوم البلاغة**، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.

٧٣- القنوجي، محمد صديق خان، **نشوة السكران من صهباء تذكار الغزلان**، مصر: المطبعة الرحمانية، ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م.

٧٤- القيرواني، محمد بن جعفر القزاز، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ت: رمضان عبدالتواب، وصلاح الدين الهادي، الكويت: دار العروبة.

٧٥- كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين**، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ه/ ١٩٩٣م.

٧٦- كراتشكوفسكي، إغناطيوس، **حياة الشيخ محمد عياد الطنطاوي**، ترجمة: كلثوم نصر عودة، ٢٠١٣م.

٧٧- ابن مالك، محمد بن عبدالله، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد المختون، دار هجر، ١٩٩٠م.

٧٨- ابن مالك، محمد بن عبدالله، **شرح الكافية الشافية**، قدم له: عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.

٧٩- المرادي، حسن بن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ت: عبدالرحمن سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠١م.

٨٠- المرزوقي، أحمد بن محمد، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: غريد الشيخ، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.

٨١- المطرزي، ناصر الدين بن عبدالسيد، **المصباح في علم النحو**، تحقيق: عبدالحميد السيد طلب، مكتبة الشباب.

٨٢- ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، (ط:٣)، ١٤١٤هـ.

٨٣- ابن منقذ، أسامة بن مرشد، **البديع في نقد الشعر**، تحقيق: أحمد بدوي، حامد عبدالمجيد، وزارة الثقافة والإرشاد، الإمارات العربية المتحدة.

٨٤- ابن الناظم، بدر الدين بن جمال الدين بن مالك، **شرح ابن الناظم علىٰ الألفية**، ت: محمد باسل عيون السود، بيروت:الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٨٥- نوفل، أفندي نوفل، **سوسنة سليمان في أصول العقائد والأديان**، ١٨٧٦م.

٨٦- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، **أوضح المسالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك**، تحقيق: مُحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصريَّة، ١٩٩٨م.

٨٧- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، اعتنىٰ به: محمد عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي،٢٠٠١م.

٨٨- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، **مُغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب**، ت: مازن المبارك، ومحمد حمد الله، دمشق: دار الفكر، (ط:٦)، ١٩٨٥م.

٨٩- ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ت: أحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

٩٠- ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل**، قدم له: د. إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.